PROVISIONAL

A/40/PV.128
7 May 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي بينييس	(اسبانيا)
ثم :	السيد موزلي (نائب الرئيس)	(بربادوس)

- الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة [١٥٠] (تابع)
(أ) تقرير الامين العام
(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى [١٧] (تابع)
(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة [١٥٠] (تابع)
(أ) تقرير الامين العام
(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ١٥٠ من جدول الاعمال (تابع)

الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة

(أ) تقرير الامين العام (A/40/1102 و Corr.1 و 2 ، و Add.1 و 2)

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/40/1106)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ارجو من الممثلين ان يبدوا تفهما اذا ما بدأنا الاجتماع بحضور عدد صغير من الممثلين ولكنكم تعلمون أن اللجنة الخامسة على وشك الإجتماع ومن المنطقي أن يحضر عدد كبير من الممثلين إجتماع تلك اللجنة أيضا .

السيد رودريغو (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي من البداية ، بالنيابة عن وفد بلادي ، أن أشيد بذكرى السيد راؤول بريبيش الامين العام السابق لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمين التنفيذي للجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية إن اسهامه الهائل في ميدان اقتصاديات التنمية وتفانيه وإخلاصه في تحسين أوضاع البلدان النامية ، جزء من التاريخ المعاصر . أود أن أتوجه من خلال وفد الأرجنتين بتعازينا العميقة الى أسرة السيد بريبيش .

من المفارقات المحزنة أنه بعد فترة قصيرة من الإحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة ، وهي المناسبة التي أعلن فيها ببلاغة الإلتزام بمقاصد ومبادئ المنظمة ، أن يضطر الأمين العام الى الدعوة الى استئناف الدورة الاربعين في ظل ظروف كئيبة للنظر في حالة متأزمة يبدو أنها تهدد إمكانية استمرار الأمم المتحدة ، من الناحية المالية وغيرها . إن سري لانكا تشيد بالأمين العام لواقعيته التي دفعته - حتى في وسط الحماس الذي أعقب الدورة الاحتفالية - الى أن يوجه في منتصف كانون الأول/ديسمبر الماضي تحذيرا بشأن خطورة المشكلات المالية القائمة منذ مدة طويلة .

Digitized by UNOG Library

ومن الواضح أن الامور وصلت الى هذا الحد نتيجة لعدم وفاء بعض الدول الاعضاء بتعهداتها المالية التي التزمت بها بحرية بموجب الميثاق ، وكان هذا التصرف من جانب بعض الدول لاسباب غير مالية . ومنذ أن صدر تقرير الامين العام بشأن الازمة المالية واستجابة لنداءاته ، فإن دفع المتأخرات من جانب بعض الدول والدفع الطوعي من جانب بعض الدول الاخرى ، والقرارات التي نرحب بها بتدعيم بعض عمليات صيانة السلم ، ساعدت على تخفيض المبلغ الاساسي المقدر للعجز في الميزانية . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار البيان الذي أدلى به الامين العام في هذا الصباح فإن العجز في المدى القصير سيبلغ - اذا افترضنا وجود بعض المدفوعات المتوقعة والوفورات - ٥٤ مليونا من الدولارات ، وذلك اذا استبعدنا تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير الامين العام .

والمبالغ المتأخرة حاليا لاسباب مالية أو غير مالية لاتتجاوز ، في معظمها ، قدرة الاعضاء المعينين على الدفع ، ولهذا لابد أن توضع الازمة المالية في منظورها الصحيح . فإجمالي مبلغ العجز المقدر يقل الآن عن النفقات التي تصرف على سباق التسلح في ٣٠ دقيقة . ويبدو من الغريب إذن أن نرهن سلم العالم وأمنه على مبلغ من هذا النوع وإذا كانت الامم المتحدة في حالة اضطراب مالي الآن فيجب ألا يكون ذلك من أجل مبلغ ٥٠ مليونا من الدولارات .

إن سري لانكا ضمن حوالي ٣٠ بلدا دفعت بالكامل أنصبتها المقررة لعام ١٩٨٦ والسنوات السابقة . ولا نذكر ذلك على سبيل الافتخار ، فنصيبنا يعتبر من أقل الانصبة في المنظمة ولكنه يتناسب مع ظروفنا الاقتصادية المتواضعة وبالتالي فإنه لا يقل ثقلا عن أنصبة الدول الاخرى الاكثر رخاء . إننا جميعا نشارك في نفقات المنظمة كما تحددها الجمعية العامة ومن هنا ينبع ايماننا بالمساواة في السيادة بين الدول ورفضنا للفكرة القائلة إن بعض البلدان ، أفضل من غيرها ، لانها تدفع نصيبا أكبر .

Digitized by UNOG Library

وفي التحليل الاخير فإن المدفوعات للامم المتحدة هي استثمارات في السلم والاستقرار ، واستثمارات في التنمية والتقدم ونحن جميعا مساهمون في مؤسسة للتعاون الدولي وبالنسبة لسري لانكا ولجميع الدول الاعضاء ، سواء سلموا بذلك أم لا ، فإن عائد هذا الإستثمار لا يمكن حسابه بأي حال من الاحوال . وبالمثل ، بالنسبة للناميبيين والفلسطينيين وسكان جنوب إفريقيا الذين يناضلون من أجل الحرية والإستقلال ، تبقى الامم المتحدة المحفل الرئيسي الذي تتابع هذه الشعوب فيه الجهود الدولية للحصول على حقوقها العادلة . وبالنسبة للدول المستقلة الصغيرة ، تبقى الامم المتحدة ، أيا كانت أوجه النقص فيها ، منظمة أساسية تساعد في المحافظة على السيادة الوطنية والإستقلال وتوفر الامن ضد أي تدخل خارجي أيا كان شكله .

لقد وصف الامين العام في بيانه في الدورة الاربعين الإحتفالية التحدي الذي يواجه الامم المتحدة في سبيل التوصل الى اتفاقات بشأن الإختلافات وتنسيق أعمال الامم من أجل تحقيق أهدافها المشتركة . واذا كانت الإتفاقات التي أمكن التوصل اليها في الامم المتحدة بالنسبة لبعض القضايا الحيوية قد بقيت بغير تنفيذ فإن الخطأ أيها الممثلون الاعزاء لا يكمن في منظمتنا ، بل يكمن في أنفسنا وفي تقويضنا لدعائم هذه المنظمة . ولا يجب لاي وجهة نظر وطنية واحدة أن تسعى الى السيطرة في هذا المحفل واستبعاد الاخرين .

Digitized by UNOG Library

ولست بحاجة الى ان اكرر ما قاله آخرون ببلاغة أكثر مني من على هذا المنبر ، في مناسبة أسعد من هذه ، خلال الاحتفال بالدورة الاربعين لإنشاء الامم المتحدة . وأخيرا ، وفي اليومين الماضيين ، عدد ممثل يوغوسلافيا ، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وممثل الهند ، الذي تكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز ، الفوائد التي عادت على البشرية من الامم المتحدة في العقود الاربعة الماضية .

وفي الواقع ان جميع المتكلمين رددوا ما قاله الامين العام يوم الاثنين في ملاحظاته الاستهلالية في هذه الدورة المستانفة بأن "... الازمة الحالية هي - في المقام الاول - أزمة سياسية" (A/40/PV.124 ، ص ٣-٥) . ويشير تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى "الصعوبات السياسية الكامنة" ويحذر من انه مالم تتخذ خطوات لحسم هذه الصعوبات ، فلا بد أن نتوقع تكرارها مرات ومرات .

لقد دعيت هذه الدورة المستانفة الى النظر في المشكلة الآنية القصيرة الاجل ، بينما سينظر في البعد الطويل الاجل في الدورة الحادية والاربعين عندما يتوفر لدينا ، في جملة أمور ، تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي انشأته الجمعية العامة . وان نفس العوامل السياسية الاساسية سوف تؤثر على التحليل القصير الاجل والطويل الاجل ، ومن المهم ان نركز ملاحظاتنا على المستقبل أيضا .

لقد أعرب وزراء بلدان عدم الانحياز في اجتماع مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي منذ اسبوعين عن قلقهم ازاء المحاولات المتكررة بصورة متزايدة لإضعاف دور منظومة الامم المتحدة والحد منه في الشؤون الدولية ، وهي محاولات تحفزها رغبة مضللة لتشويه العمل الجماعي واتباع نهج انفرادية تنم في كثير من الاحيان عن قصر النظر .

ومما يؤسف له أن بعض قطاعات وسائط الاعلام الدولية ، بما فيها بعض الصحف شبه الفكرية ، قد غالت في تبسيط الامور ، وكثيرا ما عملت ، جهلا تارة وعمدا تارة أخرى ،

Digitized by UNOG Library

على ابراز صورة مضللة للمنظمة لدى عامة الناس .فعلى سبيل المثال ان عدم وضع صورة النفقات المالية الكاملة للامم المتحدة في الإطار السليم فيما يتعلق بمنجزاتها المثبتة بالبراهين لهو احد هذه الجوانب . وهذه الحلقة المفرغة لم تخدم الا مصلحة نفس العناصر التي تسعى الى تقليص ، ان لم يكن الغاء ، دور الامم المتحدة في العلاقات بين الدول .

ولابد من الإشادة بالامين العام للطريقة التي غطى فيها نحو ثلث العجز من خلال التدابير التي اتخذها بحكم سلطته لترشيد عمليات الامم المتحدة . وبوصفه المسؤول الإداري الاول في هذه المنظمة فمما لاشك فيه انه سوف يظل يلعب دورا حيويا في استعادة السلامة المالية للامم المتحدة . وسوف تؤيد سري لانكا جهوده .

لقد اقترح الامين العام أيضا عددا من التدابير الاخرى ، بما فيها تدابير تتعلق بجدول اجتماعات سنة ١٩٨٦ ومحاضر هذه الاجتماعات للمساعدة على سد العجز المتبقي . وهذه المقترحات جديرة بأن نوليها نظرنا المتأني للغاية . واننا لعلى ثقة تماما بانه يمكن التوصل الى حل مرض دون الحاق ضرر لالزوم له بالانشطة والبرامج الهامة . وفي الوقت الذي اتكلم فيه هنا تجتمع اللجنة الخامسة لتوضيح هذه القضايا على نحو اكثر .

آمل ألا أكون ساذجا إذا قلت انني أشعر بحالة من عدم الحماس فيما يتعلق بمشكلة العجز الحالي بيد أنه اذا لم يتم عند انتهاء دورتنا هذه التغلب على أزمتنا العاجلة القصيرة الاجل فلن يكون هناك أي مجال للرضا .

إن الاسباب السياسية الاساسية الكامنة وراء الازمة لن تنقضي . ولا نزال ننتظر توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . ولابد من التحقق من الاولوية السياسية وغيرها من الاولويات وتسويتها على نحو مرض للجميع اذا كنا نرغب في التوصل الى أساس مالي معقول وسليم للمستقبل . إن التقديرات المتوازنة والقرارات المتأنية والعادلة يجب اتخاذها من خلال الحوار المتعاون . ولابد لجميع الاعضاء فرادى وجماعات ، ان يحترموا التزاماتهم بالميثاق الذي نلتزم به جميعا . ولابد من التقيد

Digitized by UNOG Library

بالمادة السابعة عشرة ومبدأ المسؤولية الجماعية عن تكاليف المنظمة . إن الحجب العشوائي للأنصبة المقررة - "التمويل حسب الرغبة" كما وصف جيدا - سوف يعوق القدرة المالية للمنظمة ويحد من دورها السياسي والاقتصادي ويضر به . وسيؤثر هذا تأثيرا خطيرا على مصالح كل عضو في الأمم المتحدة سواء كان من المساهمين الكبار أو الصغار . ومن مصلحتنا المشتركة أن نستثمر في المنظمة - ماليا وسياسيا .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقدر جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أيما تقدير وظيفة الأمم المتحدة بوصفها أداة لا غنى عنها لبحث وحل أكثر المشاكل الدولية إلحاحا على أوسع نطاق ، وهي مسائل تتعلق بنزع السلاح وبؤر التوتر والقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والأمور الاقتصادية والاجتماعية والقانونية . وعند حل هذه المشاكل فإن المنظمة تكون قد صمدت أمام اختبارات شديدة وتعرضت لتقلبات وصعوبات . ونناقش الآن المسائل المالية للأمم المتحدة ، وهي مسائل لها صلة مباشرة بإمكانيات هذه المنظمة العالمية في المجال السياسي .

إن وفدنا على اقتناع بأنه ما من أحد تساوره شكوك ازاء الحاجة الى تطوير أنشطة الأمم المتحدة في المجال السياسي ومجال تعزيز الأمن والى السعي بصورة اكثر عمقا ومرونة نحو التعاون الواسع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإنسانية .وفي ظل الوضع المالي الراهن للمنظمة لا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا عن طريق توفير المزيد من الفعالية في عمل المنظمة والاستفادة من كل مجال للتحسين .

وتنتمي تشيكوسلوفاكيا الى أعضاء المنظمة الذين بينوا أكثر من مرة الحاجة الى ميزنة اكثر اقتصادا وأكثر كفاءة وأكثر توجها نحو المستقبل . ومع ذلك فإن مقترحاتنا ومطالبنا لم تنطو على أي قيود للوظائف السياسية للأمم المتحدة المنوطة بها بمقتضى ميثاق المنظمة . وفي رأينا انه يمكن حل هذه المشاكل ويجب حلها دون إحداث أي آثار سلبية على ضرورة بحث المسائل السياسية الهامة المتعلقة بمجتمعنا الدولي . وهذا الاستنتاج تدعمه بقوة حقيقة أن دولا كثيرة أعضاء في الأمم المتحدة قد ادركت أهمية تحاشي المشاكل المالية وسارعت الى تقديم تبرعات الى الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

كانت ستدفع بخلاف ذلك في مرحلة لاحقة . وإن تفهم تلك الدول لضرورة توفير الاداء المناسب للمنظمة يعتبر من الامور الحميدة الجديرة بالثناء .

وهناك مفارقة حادة بين هذا النهج والقرار الإنفرادي الذي اتخذه البلد المضيف بعدم الوفاء بالتزماته المالية عن هذا العام . وان هذا القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة يمكن أن يعتبر ، في ظل الظروف السائدة ، محاولة لإشعال أزمة مالية من الطبيعي أن تعقبها أزمة سياسية تكتنف الامم المتحدة .

وفي رأينا إن محاولة تجاهل النتائج المباشرة للقرار السياسي الذي اتخذه بلد واحد بمثابة تمييع لكل مداولاتنا . والحل المناسب للمشاكل يقتضي الافصاح عن أسبابها وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن اقتبس من صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦ مايلي :

"إن تخفيض الاموال حلقة في سلسلة التحركات الامريكية التي تبرز العداء تجاه الامم المتحدة وتجاه البعض من اعضائها . ومن بين الخطوات الاخرى ، إنسحاب الولايات المتحدة من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ١٩٨٤ والامر الصادر مؤخرا بتخفيض عدد موظفي البعثة السوفياتية في نيويورك بمقدار الثلث" .

Digitized by UNOG Library

ولا تتفق هذه السياسة بالتاكيد مع أهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . وهي تبعد كل البعد عن أي نهج مسؤول لحل المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي .

وان حل المشاكل المالية للامم المتحدة لابد ان يُلتمس بالدرجة الاولى عن طريق الاستفادة بالمجال الذي لايزال متاحا للتحسين في اعمال المنظمة . ولا نعتبر تلك المهمة بمثابة اجراء واحد . فانها مسألة لابد من ان تحظى باهتمام مستمر ، ويقتضي ذلك اشراك المنظمة برمتها . ومن الضروري ان نكفل باستمرار ان يتناول كل جهاز من الاجهزة الانشطة التي تدخل في اختصاصه وحده . وهناك حالات تداخل في جداول الاعمال وافتقار الى الكفاءة في استخدام الوقت المتاح للعمل في دورات أجهزة الامم المتحدة وغير ذلك . بيد ان تدابير الترشيد ينبغي ألا تحد من المناقشات السياسية الضرورية ، ولن يكون من المستصوب ايضا ان تحد من اعداد المحاضر لجلسات الهيئات فرادى ، اذ ان هذه المحاضر تتسم باهمية سياسية وعملية كبيرة .

وفيما يتعلق بفترة دورات الهيئات ، فاننا نرى ان هذا ينبغي تحديده وفقا للاحتياجات المحددة . ولا نوافق بأي حال من الاحوال على السماح لتدابير التقشف الضرورية بأن تسبب تأجيلا او الغاء لبعض المؤتمرات الهامة ، مثل تلك التي تتناول نزع السلاح ، والمحيط الهندي ، وفرض الجزاءات على جنوب افريقيا او الحالة في ناميبيا .

ان التدابير التي اعتمدها الامين العام فيما يتعلق بموظفي الامانة تشهد على ان هناك امكانيات كبيرة لتحقيق وفورات حقيقية كبيرة نوعا ما ونعتبر انه من الضروري اجراء تحليل متعمق شامل ، ولاسيما بغية التخلص من جداول الاعمال التي لم تعد لها اهمية ، والقضاء على التداخل والازدواجية في الواجبات والمهام الموكلة الى اجهزة الامم المتحدة الاخرى ، ومنع الاعمال غير المجدية او الاعمال التي لا تخدم اغراض الامم المتحدة الا بطرق غير مباشرة بعيدة المدى . ومن الضروري ايضا النظر بطريقة مسؤولة فيما اذا كانت المهام الحالية للامم المتحدة لا تحتاج الى قدر من اعادة تنظيم الامانة العامة ، مما قد ينتج عنه ، بين امور اخرى ، تخفيضات كبيرة في عدد الموظفين . وان تشيكوسلوفاكيا ، بوصفها من البلدان التي يعتبر تمثيلها في امانة الامم المتحدة قاصرا بدرجة كبيرة عن حصتها ، تعتبر ان حل مشاكل الموظفين عن طريق

Digitized by UNOG Library

تجميد التعيين ليس عادلا ولا يبشر بالخير . بل ان هذا التدبير يضاعف من تفاقم الحالة بالنسبة للبلدان غير الممثلة على نحو كاف ، ويحابي - بصورة غير منطقية تماما - البلدان الممثلة تمثيلا مفرطا التي يعمل رعاياها على اساس العقود الدائمة . ولهذا فاننا لا نوافق على تجميد التعيين الذي اعلن في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ . ونود ان نوصي بالغاء فوري لتجميد التعيين في الحالات المتعلقة بالبلدان التي يعتبر تمثيلها اقل من حصتها وباعتماد تدابير تتصل بالموظفين من شأنها ان تتيح تكافؤ الفرص للدول الاعضاء في مجال التوظيف في مناصب أمانة الامم المتحدة . وفي الوقت ذاته ، من الضروري التماس سبل تحقيق درجة متساوية من الاهتمام بتحقيق نتائج عمل فعالة من جانب موظفي الأمانة ذوي العقود الدائمة والمؤقتة .

ان تقرير الأمين العام عن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة (A/40/1102) يتيح طائفة واسعة النطاق من امكانيات التغلب على المشاكل المالية الراهنة . واننا نقدر النهج المسؤول لحل المسألة ولاسيما في تلك الحالات التي تحققت فيها بالفعل وفورات ملموسة في الأمانة . وسوف نؤيد اعتماد بعض التدابير المحدودة التي لم تتطلب التقليل من أهمية أنشطة الأمم المتحدة . ونرفض تلك المقترحات الخاصة بالوفورات التي تتجاهل الاحتياجات الملحة للمجتمع الدولي .

وسوف تتعاون تشيكوسلوفاكيا على نحو بناء مع الدول الأعضاء الاخرى في حل المشاكل المالية التي تواجه الأمم المتحدة حاليا . ونتوقع أن التوصل الى حل مسؤول لتلك المشاكل سوف يقدم زخما كبيرا جديدا لزيادة فعالية وسلطة المنظمة برمتها . وان دفع جزء من حصة تشيكوسلوفاكيا في الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ قد بين اهتمامنا بالتغلب على المشاكل . وان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تنظر حاليا في تدابير أخرى يمكن ان تساعد في التغلب على الحالة الصعبة الراهنة .

ويمكنني ان أؤكد لكم أن تشيكوسلوفاكيا سوف تواصل الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن عضويتها في الأمم المتحدة على نحو مسؤول . وفي هذا الصدد ، أود ان اقتبس من بيان أدلى به غوستاف هوساك ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية . لقد قال :

Digitized by UNOG Library

"إننا نؤيد تمام التأييد الامم المتحدة ، التي مافتئت تلعب دورا هاما في تعزيز الامن الدولي وحل المشاكل العالمية المتعلقة بتنمية الحضارة الانسانية . وعن طريق مشاركتنا النشيطة في الامم المتحدة ، وفي المنظمات الدولية الاخرى ، سوف نساهم في نجاح أنشطتها في تعزيز التعاون السلمي والتفاهم فيما بين الامم" .

السيد ماكدويل (نيوزيلندا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر نيوزيلندا الى الازمة المالية التي تواجه الامم المتحدة على انها مسألة سياسية . ونعتبر انها أزمة حقيقية ومستمرة ولها آثار طويلة المدى على قدرة المنظمة على تنفيذ مقاصد الميثاق ورغبات أعضائها واننا ننظر الى القضية كلها من منظور بلد صغير .

ان أثر الازمة ، ومعظم منشئها ، سياسي . ويبدو لنا انه ليس من قبيل المصادفة أن أولئك الذين قد يشعرون بانهم يحتاجون الى المنظمة أقل من غيرهم من الناحية السياسية - وهما أقوى دولتين ، بصفة خاصة - هما اللتان يهدد امتناعهما عن الدفع سلامة المنظمة .

وان احدى تلك الدولتين تمتنع عن دفع تلك الاموال لاكثر من عقدين . وكان علينا ان نواجه العديد من تلك المشاكل طوال السنوات لان الاتحاد السوفياتي لم يحترم التزاماته بموجب الميثاق في مرحلة مبكرة واصبح الآن مدينا بشكل كبير للمنظمة وقد أوفت الولايات المتحدة بالتزاماتها المالية بالكامل حتى عهد قريب . وهي متأخرة الآن وينتظر ان يزداد تأخرها في المستقبل .

ونحن نتفهم بعض جوانب الاحباط التي عبر عنها ممثل الولايات المتحدة صباح اليوم ولكننا لا يمكن ان نوافق على رد الفعل . واننا نقول لكل أولئك المدينين للمنظمة ان التمسك بالميثاق لا يمكن ان يكون جزئيا او اختياريا وان أي اغفال لاي جزء من الميثاق يعرض الجميع للخطر . وينطبق هذا على كل الاعضاء وينطبق بقوة خاصة على اولئك الذين يتمتعون بسلطات ومزايا العضوية الدائمة في مجلس الامن .

Digitized by UNOG Library

ببساطة ، لا يمكننا ان نفتش في المبادئ والالتزامات التي نص عليها الميثاق ، كما يفعل المشترون في متجر من متاجر الملابس المستعملة ، نختار ما يعجبنا ونرفض ما لا يعجبنا . ان الميثاق ليس سوقا .

ويجب الا ننسى ان آخرين ، ومواردهم اقل بكثير ، تحملوا العبء الذي اهملـــه المقصرون . ومن الاجحاف الشديد ان بلدا صغيرا في جنوب غرب المحيط الهادىء - هـــو فيجي الذي قام ، منكرا لنفسه في سبيل الآخرين ، بتجنيد بعض القوات وتدريبهـــا وارسالها الى لبنان البعيد عنها ، وقد ظلت هذه القوات هناك لسنوات عديدة ودفـــع ثمنا غاليا من الارواح - يتحمل عبئا ماليا ثقيلا في قيامه بمسؤولياته الدوليـــة . وذلك اثر من الاثار غير المقبولة للامساك عن سداد الانصبة المقررة .

ان بلدي يؤمن بهذه المنظمة فالامم المتحدة ، بكل محاسنها وعيوبها ، كما قـال رئيس وزراء نيوزيلندا ديفيد لانغ في الجلسات التذكارية للدورة الاربعين :

"توفر بالفعل لشعوب هذا الكوكب حرية اكبر مما كانت تتمتع به فـي اي وقت مضى ، وهي تعمل بصورة ايجابية على الثني عن استخدام الكبار للقوة ضـــد الصغار ، ولايزال ميثاقها يتيح افضل امل لاحلال حكم القانون محل دمـــار الحرب" . (A/40/PV.48 ، ص ٥٦)

وينبع من ذلك انه في مصلحة البلدان الصغيرة مثل بلدي ان تضمن ان هذه الازمة لن تهدد وجود المنظمة وفعاليتها . فنحن نريد ان تستمر الامم المتحدة وان تزداد قوة لا ضعفا . اننا نحن الدول الصغيرة اكثر من الدول الكبيرة او حتى الدول المتوسطـــة سوف نخسر الكثير اذا لم تحسم هذه الازمة ، لذلك ينبغي ان نلتمس بنشاط مخرجا من هـذه الازمة .

والخطوة الاولى في نظرنا هي ان تقوم الدول الاعضاء جميعا ، وخاصة الـــدول الاكبر ، باحترام التزاماتها بموجب الميثاق والوفاء بها . ويجب الا تغيب هذه النقطة الاساسية عن بالنا .

Digitized by UNOG Library

وبخلاف ذلك ، فاننا لا نؤيد الامم المتحدة تأييدا اعمى بحيث نتصور انها بغير عيوب . فالحقيقة هي اننا نحن الدول الاعضاء لدينا المنظمة التي نستحقها معا . لقد اصبحت على نحو متزايد غير فعالة وتبدد الموارد من الاموال والمهارات البشرية التي تستخدمها . فهناك ازدواج خطير في انشطتها . وهناك برامج بالية وافرقة مستمرة دون ان يعاد النظر في امرها . وهناك موظفون اكثر من اللازم في اقسام عديدة من اقسام الامانة العامة . وهناك شروط توظيف مغال فيها ، ويوجد حرص على استمرارها .

وفي حين لا يمكن ان نعفي من اللوم عن هذه الحالة هؤلاء المسؤولين في الامانة العامة على مر السنين ، فاننا، نحن الاعضاء ، المذنبون الرئيسيون . واذا لم نكن على استعداد للموافقة على ان الهدف الاساسي من انشاء هذا البرنامج او ذلك المكتب لم يتحقق ويجب ان يلغى الآن . ولم نحترم جميعا احكام الميثاق الواردة في المادتين ١٠٠ و ١٠١ فيما يتعلق بالشروط التي يجب ان تحكم توظيف الموظفين . وقد مارس البعض ضغطا غير معقول على كبار الموظفين في الامانة العامة سعيا لتحقيق مصالحهم الوطنية كما يتصورونها . ونحن في الدول الصغيرة لم ننجح في تغيير الموقف الشاذ والغريب حيث نجد ان هذا الجزء او ذاك من الامانة العامة قد اصبح حكرا على دولة كبيرة او اخرى وذلك يتعارض مع القرارات المتكررة الصادرة عن هذه الجمعية .

ونود أن نقول انه بينما لا يروق لنا الاتجاه الذي تطور اليه الموقف الحالي فان هذه الازمة تتيح فرصة امام الامم المتحدة لكي تبرز كمنظمة اكثر تنظيما وتجاوبا وتوازنا وافضل ادارة .

ولهذا السبب شاركت نيوزيلندا في تبني القرار الذي انشأ فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي ينظر في اسلوب عمل الامم المتحدة . ومع اصدقائنا وجيراننا في محفل جنوب المحيط الهادئ سوف نعرض على الفريق بعض الافكار المحددة للاصلاح والترشيد . ولكننا لا يمكن ان نتوقع من هذا الفريق الرفيع المستوى ان يحل جميع القضايا الطويلة الامد على الرغم من ان التقارير الواردة عن عمل هذا

Digitized by UNOG Library

الفريق مشجعة . وسيكون على الاعضاء جميعا في نهاية المطاف ان يضعوا صفقة شاملة تغطي كل الامور الخاصة بالهيكل التنظيمي والاجراءات والبرامج وشؤون الموظفين . واذا قدم المتكلمون آراءهم وافكارهم بشأن بعض هذه النقاط الى الفريق الرفيع المستوى ، لامكن لهذه الدورة المستأنفة ان تقدم اسهاما اضافيا مفيدا .

الى أين نمضي من هنا في هذه الدورة ؟ ولابد لي ان اقول ان وفدي يوافق على الكثير مما قاله سفير يوغوسلافيا يوم امس بشأن طبيعة وجذور الموقف الحالي وأهميته باعتباره ازمة تواجه العمل الجماعي . وكان محقا عندما تساءل عن مدى حدة الازمة . ونحن ايضا قد احطنا علما بالمساهمات التي قدمتها البلدان الاعضاء بالتبكير في دفع الانصبة المقررة ودفع المتأخرات والتبرعات الخاصة . وكل هذا سوف يساعد على مواجهة الازمة في الامد القصير . ونحن ايضا اضطررنا الى ان نبحث ما اذا كان هناك مجال امام هذه الجمعية للنظر في القيام باجراءات علاجية تقل عما هو وارد في المقترحات التي قدمها الامين العام . ولكن الامين العام اجاب على هذا السؤال وعلى هذه الشكوك صباح اليوم . ان تقريره الحديث يوضح اننا مازلنا نعاني من نقص كبير بالنسبة لما نحتاجه لسد الثغرة .

وفي رأينا ان الـ ٦٠ مليون دولار التي يقترح الامين العام توفيرها هي الحد الادنى المطلق - وربما يكون اقل بكثير مما هو مطلوب - للحفاظ على سيولة هذه المنظمة حتى نهاية هذا العام . وبعد ذلك علينا ان نواجه الازمة متوسطة الامد . وكما قال ممثل كندا بطريقته القوية هذا الصباح ، فان الازمة المالية لا تأتي على دفعات بل دفعة واحدة .

وفي رأينا ليس هناك مجال لكي نبحث اى خفض ادنى مما هو وارد في مقترحات الامين العام . بل وإن المطلوب منا ان نؤيده في هذه الصفقة هو شيء لن يؤدى إلا الى تمكين المنظمة من الاستمرار حتى نهاية عام ١٩٨٦ وان تدخل عام ١٩٨٧ بغير احتياطيات . فالمطلوب منا هو ان نقبل تدابير يمكن ان تساعد على احتواء الازمة لا على حلها . وان الاعتقاد بانه يمكن النظر فيما هو اقل من ذلك سوف يزيد من حدة

Digitized by UNOG Library

الازمة . وفي المدى الطويل ، كما قال ممثل الهند يوم أمس لا يمكن ان تختفي المتأخرات بمجرد التمني .

اذن ما هو الاجراء الذى نتبعه الان ؟ اننا في هذا الخصوص لا نتفق بالكامل مع زميلنا من يوغوسلافيا . اننا نوافق على ان الازمة ذات طبيعة سياسية ، بيد ان هذا يوحي الينا بانه يجب مناقشة الازمة في الجمعية العامة اساسا وليس في اللجنة الخامسة . ان الجمعية العامة هي قاعة التناقش السياسي الكبيرة . فهذه المقترحات قد نوقشت وبحثت بشيء من التفصيل في لجنة فنية هي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ومع ذلك فإننا على استعداد للموافقة على توافق الآراء حول اجراء مناقشات فنية في اللجنة الخامسة ، وهذا هو ما اعلنتموه - سيدى الرئيس - صباح اليوم . ونحن نفعل ذلك على اساس الولاية الضيقة التي اعلنتموها ، وعلى اساس الفهم بأن المناقشة المضمونية سوف تجرى والقرارات سوف تتخذ هنا في هذه الجلسات العامة .

وانوه الى ان اللجنة الاستشارية في تقريرها تشاطر تماما اراء الامين العام فيما يتعلق بحدة الازمة ؛ وتشعر بأن التدابير التي اقترحها الامين العام "ينبغي النظر (اليها) ... بوصفها مجموعة اجمالية" . (A/40/1106 ، الفقرة ١٧ (ج)). ونحن نوافق على ذلك . وشأننا شأن الوفود الاخرى ، لدينا تحفظات خطيرة فيما يتعلق بمجموعة التدابير الواردة في هذه الصفقة . لكن الامين العام تقدم الينا جميعا بخدمة بوضعه صفقة لا ترضي احدا . ومن المسلم به انه لا يمكن ان يعفى من اعادة النظر والتخفيض اى برنامج او اى قطاع من الامانة العامة او اى من مصالح الدول الاعضاء . هذه حقيقة نواجهها .

ومن هنا فإننا نوصي باعتماد اقتراحات الامين العام كما هي ، ولو لسد العجز فقط . انها مثال على الحلول الوسط التي سيكون علينا ان نقبلها جميعا حتى تستمر هذه المناقشة وتنجو من الضغوط التي تتعرض لها . فاذا لم نقبل هذه الصفقة وبدأنا

Digitized by UNOG Library

في تجزئتها، فاننا نخشى ان نعيد خلق الازمة من جديد . وقد قال الكثيرون من المتكلمين انه اذا اعيد فتح باب الكلام عن هذه الصفقة فإن لديهم بعض المقترحات التي يودون التقدم بها . وهذا يوضح بجلاء الخطر الذى يواجهننا .

اختتم كلامي بالعودة الى نقطتي الاصلية : وهي انه ليس من قبيل المصادفة ان يكون اقوى بلدان في العالم هما اكبر الممسكين عن الدفع . هذه رسالة الى الدول الصغيرة لكي تعمل معا من اجل الحفاظ على هذه المنظمة بوصفها قوة فعالة قادرة على البقاء من اجل حفظ السلم وتدعيم التنمية .

Digitized by UNOG Library

البند ١٧ من جدول الاعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/40/101/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ، أود أن الفت انتباه الاعضاء الى المذكرة التالية من الامين العام الواردة في الوثيقة A/40/101/Add.4 :

"تلقى الامين العام اخطارا باستقالة السيد ايفور ف. خاليفينسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، من عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وبناء على ذلك سيطلب الى الجمعية العامة أن تعيّن شخصا ليعمل في اللجنة الاستشارية للجزء المتبقي من مدة عضوية السيد خاليفينسكي ، أي حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧" .

وفي ظل هذه الظروف ، وبغية أن تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ الاجراء اللازم ، سيكون من الضروري استئناف النظر في البند ١٧ (أ) من جدول الاعمال .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة لا تعترض على استئناف النظر في البند ١٧ (أ) من جدول الاعمال بغية أن تعيّن عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ؟

تقرر ذلك .

البند ١٥٠ من جدول الاعمال (تابع)

الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة

(أ) تقرير الامين العام (A/40/1102 و Corr.1 و 2 و Add.1 و 2)

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/40/1106)

Digitized by UNOG Library

السيد الاتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا نشاطر المشاعر العميقة بالخسارة والاسف لسماع خبر وفاة السيد راؤول بريبيش ، الذي ندين له لما قام به من دور رائد في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية بوصفه الامين العام الاول لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . لقد كان السيد بريبيش بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص مثلا يحتذى به في دعوته الى نظام اقتصادي عالمي أكثر انصافا وعدلا . وفي الوقت الذي تتعرض فيه منظومة الامم المتحدة وكل ما تدافع عنه لتهديد خطير ، يحس المجتمع الدولي بصورة حادة بخسارة واحد من كبار أصحاب رؤياها .

ولذلك ، اسمحوا لي أن أعرب باسم حكومة اندونيسيا عن خالص تعازينا لوفد الارجنتين ، وأن أطلب منه أن ينقل مواساتنا الى أسرة الفقيد والى حكومة الارجنتين .

واسمحوا لي في بحث البند قيد النظر أن أبدأ بالاعراب عن كامل تأييد الوفد الاندونيسي للبيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجموعة الـ ٧٧ ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز في هذه الدورة المستأنفة . وبالتالي ينبغي أن يعتبر بياننا في هذا المنعطف تعبيرا عن قلقنا الشديد ازاء الحالة العصيبة التي تواجه الامم المتحدة ، وعن الاهمية التي نعلقها على تقرير الامين العام ومقترحاته .

اننا نجد ان من باب السخرية الشديدة أن تواجه المنظمة حاليا ، في أعقاب الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة الذي أكد فيه المجتمع الدولي رسميا ومن جديد التزامه بمبادئ الميثاق وأهدافه ، أخطر أزمة مالية في تاريخها . ففي أثناء الدورة الاحتفالية ، أدلى ممثلو الدول الاعضاء على أعلى المستويات ببيانات طنانة عن اعادة تأكيد الالتزام بالميثاق . ولكن ، بالرغم من اعادة التأكيد بقوة على التأييد ، تعاني الامم المتحدة الآن من أزمة لم يسبق لها مثيل لا تعرّض للخطر قدرتها على الوفاء بولايتها في النهوض بالسلم والامن والتنمية فحسب ، بل يترتب عليها أيضا آثار عميقة على قدرتها على البقاء وعلى وجودها ذاته .

Digitized by UNOG Library

وقد كنّا نتوقع بالفعل أن تولّد الدورة التذكارية الاربعون دعما رسميا وواسع النطاق للامم المتحدة ، يمكن أن يتحول بعد ذلك الى اجراء ملموس . ولكن بدلا من أن نستمتع تلو ذلك بانبعاث روح التعاون الدولي ، فاننا نشهد استمرار اضمحلال مفهوم ونظام تعددية الاطراف اللذين مازالت الامم المتحدة تمثل ، بالرغم من كل ما يشوبها ، أكبر تجسيد لهما . وان المشاكل المالية المزمنة التي ألمت بالامم المتحدة على مدى العقدين الماضيين تتفاقم الآن نتيجة لممارسة القوة المالية بغية تعديل المبادئ الاساسية لعملها الديمقراطي . وفي الماضي لم يخف وفد بلادي أبدا استنكاره للامساك لدوافع سياسية عن دفع الانصبة المقررة ، سواء كانت في الميزانية العادية أو في تكاليف عمليات صيانة السلم . وليس هناك سبب أدنى من ذلك للغموض في الاعتراض على هذا الاجراء الانفرادي الذي يستهدف فرض طرق جديدة لصنع القرارات داخل منظمتنا . فمن الواضح ان هذا الاجراء يتعارض تعارضا واضحا مع مبدأ السيادة المتكافئة للدول ، ويشكل انتهاكا مبيتا للالتزامات التي ينص عليها الميثاق .

ومن المهم أن نضع في اعتبارنا انه ، في حين ان الأزمة الراهنة للامم المتحدة لها بالفعل آثار ادارية ومالية عديدة وخطيرة ، فهي في جوهرها مشكلة سياسية . وفي ضوء هذا الاعتبار ، مع ان الضرورة تقتضي اتخاذ تدابير مالية وادارية ، خاصة لمعالجة جوانب الأزمة القصيرة الاجل ، فان الحل السياسي المتكامل أمر لازم في نهاية المطاف للتغلب على الطابع الحقيقي والاساسي للمشكلة .

واذ انتقل الآن الى تقرير الامين العام ومقترحاته ، اسمحوا لي أن أبدأ بالادلاء ببعض الملاحظات العامة .

أولا ، كما بيّن الامين العام نفسه ، وكما ذكرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقريرها ، فان الاقتراحات المعروضة على الجمعية العامة الآن لا تشكل سوى علاج مؤقت ولا تعالج الجوانب الاطول أجلا للمشكلة أو أسبابها الجذرية .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ، من الجلي أيضا أن هذه المقترحات القصد منها أن تكون مجرد تدابير مؤقتة وليس القصد منها بالضرورة أن تكون أساسا لتعزيز فعالية وكفاءة المنظمة مستقبلا .

وفي ضوء هذه الحقائق ، من المهم أن نكفل ، عند معالجة التدابير المتصلة بجوانب المشكلة القصيرة الاجل ، ألّا نصدر بأي حال من الاحوال حكما مسبقا على مساعينا في المستقبل لمعالجة المشكلة الاساسية الاطول أجلا . وهذه الجوانب يعالجها على ما نفهم فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، ولهذا فان وفد بلادي يتطلع الى تقرير هذا الفريق الذي سيقدم الى الدورة المقبلة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

وبعد قولي هذا فان وفد بلادي يود أن يرحّب بتدابير التوفير التي سبق للامين العام أن اتخذها في المجالات التي تقع ضمن اختصاصه . ان اتخاذ هذه التدابير في الوقت الملائم للمساعدة على التخفيف من حدة ضغوط التدفق النقدي الحالي أمر جوهري حقا . ومع ذلك ، فاننا نرى ان تدابير تجميد التوظيف ، على سبيل المثال ، لا ينبغي السماح باستمرارها لفترة طويلة ، والا فاننا سنعرّض للخطر الانشطة الحيوية للامانة العامة ، وقد تعرقل بدرجة كبيرة الجهود الجارية لمعالجة أوجه اختلال التوزيع الجغرافي في تكوين الامانة العامة .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بمسألة الوفورات القابلة للتحقيق التي اقترحها الامين العام في تقريره ، لابد أن أعترف صراحة بوجود شئ من الازدواجية في آرائنا . يمكننا أن نقبل برحابة صدر بعض هذه الاقتراحات بوصفها اقتراحات وجيهة ، ولكننا نعتقد أن هناك اقتراحات أخرى ينبغي أن ننظر اليها بحذر أكبر . ولا نرى أن ثمة مشكلة على سبيل المثال في الموافقة على التخفيض العام المقترح لشراء الاثاث والمعدات . غير اننا في الوقت الذي نؤيد فيه تأييدا تاما الدعوة الى التقيد الصارم بالقرارات الخاصة بالاجتماعات والوثائق ، فاننا نرى أن الاقتراحات الرامية الى تعديل جدول الاجتماعات وتوفير محاضر الجلسات ينبغي النظر اليها بمزيد من التأمل . وعلى أية حال ، فان المشاورات المسبقة مع مكاتب الاجهزة واللجان المدرجة في المقترحات ستكون ملائمة جدا .

وأخيرا ، فيما يتعلق بالاقتراح الرامي الى ارجاء أنشطة برنامجية ، نشاطر وفودا عديدة مخاوفها بشأن آثاره العملية ، وخاصة بسبب غموض التوضيحات المتاحة حتى الآن . ولهذا يود وفد بلادي أن يرى بيانا واضحا وأكثر تفصيلا بالآثار البرنامجية المترتبة قبل أن يتمكن من اعلان موقفه بشأن أي تقليص للبرامج أو ارجاء لها . ومن المهم أن تتخذ قراراتنا على أساس المعلومات الكاملة وعلى أساس الادراك الكامل لجميع آثارها المترتبة .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد ايمان اندونيسيا الراسخ بأن الالتزامات بمبادئ الامم المتحدة ومقاصدها تعني ضمنا مسؤولية المحافظة على السلامة المالية للمنظمة وعلى فعاليتها . واذ نقول هذا فاننا ندرك بالتأكيد أن هناك مجالا للتحسين وزيادة الفعالية في نواحي الادارة والميزانية في منظمتنا . ولكن من الواضح أيضا اننا بلغنا مرحلة لا تكفي فيها التحسينات في الكفاءة لحل الأزمة . وما تقتضيه الضرورة كما ذكر الامين العام هو توافق آراء جديد من شأنه ، في عالم يتسم بتكافل متعاظم ، أن يوفر الظروف السياسية الضرورية والاحساس بالتضامن والثقة المتبادلة اللازمة للمحافظة على مفهوم تعددية الاطراف الذي تكرسه الامم المتحدة . واندونيسيا

Digitized by UNOG Library

كعهدها دائما تقف على أهبة الاستعداد لتقديم يد التعاون التام في حل هذه الازمة التي لم يسبق لها مثيل والتي تواجه منظمتنا العالمية .

السيد بوزيري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الامم المتحدة منذ انشائها قبل أربعين عاما ما فتئت تقدم خدمات جلية الى المجتمع الدولي . وان أهمية المنظمة بالنسبة للبلدان النامية ليست بحاجة الى اثبات . والتأييد الذي أُعرب عنه للامم المتحدة في الذكرى الاربعين لانشائها له دلالته . ومع ذلك فان هذه المنظمة تواجه الآن صعوبات مالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها . فهي تعاني من الركود الاقتصادي الدولي الذي يسود المجتمع الدولي عددا من السنين .

والبلدان النامية في المقام الاول هي التي تعاني من آثار هذه الازمة المستمرة . فهذه البلدان لا تستطيع لاسباب واضحة أن توقف أو أن تعكس اتجاه هذه الازمة ، بما انها لا تسيطر على أسعار المواد الاولية أو على آلاف الصفقات النقدية التي تجري يوميا في الاسواق المالية الدولية . ليس من المدهش اذن أن تجد هذه البلدان أن مساهماتها المالية في ميزانية الامم المتحدة تشكل عبئا ثقيلا ، في الوقت الذي كان بمقدورها فيه منذ بضعة أعوام أن تسدد أنصبتها المقررة دون صعوبة كبيرة . ومع ذلك فان بعض البلدان النامية كما علمنا لتونا قد تعهدت ، برغم مشاكلها الاقتصادية الصعبة ، أن تدفع المتأخرات عليها للامم المتحدة .

من الصحيح أيضا أن هذه الازمة ليست أزمة جديدة . ان هناك بندا بعنوان "الازمة المالية للامم المتحدة" ما فتئ مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة منذ سنوات .

وهذه الازمة ، كما ذكّرنا الامين العام ، أزمة سياسية . ان عدم وجود اتفاق على بعض البرامج وتمويلها قد خلق حالة نجد فيها أن بعض الدول الاعضاء قد حجبت اجزاء من مساهماتها في الميزانية . ومشكلة الامساك عن الدفع ما فتئت تزداد سوءا لان الدول المساهمة الرئيسية اعلنت أنها لا تستطيع أن تدفع أنصبتها المقررة لعام ١٩٨٦ بالكامل . وهذا الجانب السياسي من الازمة المالية جانب معقد ولا يمكن حسمه في هذه

Digitized by UNOG Library

الدورة الاربعين المستأنفة . وسيتعين علينا أن ننتظر الاقتراحات التي سيقدمها فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي عهدت اليه الجمعية العامة بالنظر في التدابير الرامية الى تحسين تنظيم وادارة المنظمة .

ومن الحقائق أن الدول الاعضاء جميعا يتعين عليها أن تحترم أحكام الميثاق بسداد أنصبتها المقررة بالكامل ، لأن الامم المتحدة انشئت على أساس مبدأي العالمية والتضامن في الجهد المشترك . والميثاق ينص بوضوح في المادة السابعة عشرة على أن :

"يتحمل الاعضاء نفقات الهيئة حسب الانصبة التي تقررها الجمعية العامة" .

وفضلا عن ذلك ، تنص المادة الثامنة عشرة على أن :

"يكون لكل عضو في 'الامم المتحدة' صوت واحد في الجمعية العامة" .

وأي اجراء لا يمتثل لهاتين المادتين يتعارض مع المبدأ الوارد في المادة الرابعة الذي يفيد ان أية دولة ترغب في أن تصبح عضوا في المنظمة يتعين عليها أولا أن تقبل بالالتزامات التي يتضمنها الميثاق . من الجلي اذن أن الدول الاعضاء التي أمسكت عن سداد أجزاء من أنصبتها المقررة قد قصرت في الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الميثاق . واذا كان من الصحيح أن شواغلها تكون مفهومة في بعض الاحيان ، فان هذه الشواغل غير مبررة من الناحية القانونية . وكما ذكر بالفعل ، فلن تتاح للامم المتحدة فرصة للبقاء لو اضطرت الى أن تعمل بصورة مطردة على أساس "الانتقاء والاختيار" .

لا يجب أن يندهش أحد لأن الخلافات موجودة في اطار منظمتنا . فهي تبرز حالة عالمنا . وأي رفض للاعتراف بهذه الحقيقة الناجمة عن التنوع الكبير لن يسهم البتة في تعزيز التفهم والتناغم فيما بين الامم . وليست بنا حاجة الى التذكير بأن هذه الدول قد انضمت الى المنظمة بعد قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على توصية صريحة من جانب مجلس الامن . ان الاعضاء الدائمين في مجلس الامن عندما وافقوا عبر السنين

Digitized by UNOG Library

على قبول أعضاء جدد ، قبلوا من حيث المبدأ أن تصبح منظمتنا ديمقراطية ولهذا يتعين عليهم أن يقبلوا النتائج المترتبة على تلك الديمقراطية .

ويرى وفد بلادي أن أفضل سبيل في الظروف الراهنة للتعبير عن دعم الدول الأعضاء للأمم المتحدة يكمن في احترام الميثاق احتراما صارما . وقد وجه وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز في اجتماعهم الأخير بنيودلهي نداء في هذا الصدد . وفي تلك المناسبة أكد الوزراء من جديد دعمهم المستمر للأمم المتحدة ولدورها الأساسي في مجال انهاء الاستعمار وفي تعزيز تعددية الأطراف بوصفها الأداة الرئيسية للحوار والاتفاق على الصعيد العالمي .

Digitized by UNOG Library

إن الدول الاعضاء تحتاج الى الحوار والاتفاق اكثر من أي وقت مضى كي تستعيد الحد الادنى من الثقة في علاقاتها ومن ثم تتغلب على المشاكل الخطيرة التي تواجه المنظمة .

وفي هذا الصدد يرى وفدي أنه لا يمكن تحقيق غاية سليمة من خلال تفاقم الخلافات المتعددة حاليا داخل المنظمة ، فمن شأن ذلك أن يعوق التوصل الى توافق في الرأي إن لم يجعله مستحيلا .

ولست بحاجة الى التذكير بانه ينبغي للامم المتحدة أن تحافظ على طبيعتها الاساسية بوصفها محفلا عالميا ومن ثم تضمن استمراريتها .

وانطلاقا من هذه الحقيقة بالذات قرر الامين العام أن يضطلع بمسؤولية استيعاب جزء رئيسي من العجز بالميزانية الذي نتج منذ بداية العام ، وذلك باتخاذ اجراءات التقشف التي نعرفها جميعا . ويضاف حاليا الى هذه التدابير المقترحات الواردة في تقريره الذي صدر بتاريخ ١٢ نيسان/ابريل التي أيدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والمطروحة علينا في شكل مجموعة متكاملة .

وينظر وفدي بتقدير كامل الى جهود الامين العام الرامية الى تحقيق وفورات تصل الى ٦٠ مليون دولار .

وتبين الدراسة العميقة للتقرير بوضوح أن الامر سيقتضي تضحيات من جانب المعنيين جميعا وصولا لتحقيق هذا الهدف . والدول الاعضاء مدعوة بالذات للموافقة على تأجيل اجتماعات هامة أو تقليصها . وقد اقترحت تخفيضات فيما يتعلق بالوثائق من ناحيتي الكيف والكم على السواء إلا أن تقرير الامين العام يشمل مواضع غير محددة تتطلب مزيدا من المعلومات . وإن وفدي تحدوه ثقة كاملة باختيار الامين العام للبرامج التي ستشملها تدابير التوفير . وفضلا عن ذلك فهو لا يملك سوى الاعراب عن قلقه البالغ بشأن التحديدات أو التأجيلات التي تؤثر على مسائل فائقة الاهمية بالنسبة للبلدان غير المنحازة ومنها قضية فلسطين ومسألة ناميبيا والاجراءات المتعلقة بالتنمية . وسيشعر وفدي بالارتياح عندما يرى أن الامين العام قد تذرع بأقصى قدر من الدقة عند اختياره الانشطة التي ستنطبق عليها تدابير التوفير .

Digitized by UNOG Library

ونحن على استعداد للتعاون معه في هذا الصدد وإن كنا نأمل في أن تحظى الوثيقة الختامية بتأييد الوفود كافة . فهذا الهدف في رأينا لا غنى عنه لتمهيد السبيل نحو مناخ يُفضي الى اتخاذ حلول دائمة للأزمة المالية الحادة التي تواجه الامم المتحدة حاليا .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين معربا عن مواساتي العميقة للشعب السوفياتي والحكومة السوفياتية للكارثة الفادحة المتعلقة بمحطة الطاقة النووية في أوكرانيا . وبوصفنا بلدا مجاورا للاتحاد السوفياتي فقد كان طبيعيا أن نتابع بقلق خاص تكشف الاحداث المأساوية طيلة الايام القليلة الماضية . وهي تدل بوضوح على الاهمية الفائقة للقيام في مرحلة مبكرة بتقديم معلومات مفصلة وشاملة من خلال قنوات مفتوحة ومباشرة بحيث يتاح لجميع البلدان المتضررة من المأساة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والملائمة .

إن الموقف الاساسي الذي تتخذه الحكومة النرويجية بشأن المسألة المعروضة حاليا على الجمعية العامة - "الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة" - قد عبر عنه البيان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة دول الشمال الاوروبي في ٩ نيسان/ابريل هذا العام . ولما كان البيان قد جرى تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة فلست بحاجة للإفاضة في محتوياته . ويكفيني القول بهذه المناسبة ان موقفنا ينبني ، في جملة أمور ، على المبدأ الاساسي بأن جميع الدول الاعضاء بغير استثناء - سواء كانت صغيرة الحجم أو متوسطة أو كبيرة - ينبغي لها أن تتقبل مسؤوليتها عن تمويل الامم المتحدة وأن تتصرف بناء على ذلك . وفي رأينا أن الدول الاعضاء جميعا ملزمة بموجب الميثاق بدفع مستحقاتها كاملة بل دفعها في حينها وأي احتجاز بأية صورة ولاي سبب إنما يشكل انتهاكا لهذه الالتزامات ولا يمكن قبوله . وهذه الاجراءات أو الاحتجازات التي تتخذها من جانب واحد الدول الاعضاء تقوّض سلطة المنظمة مما يصعب معه ادارتها . وتزداد المشاكل الادارية حدة بسبب حالات التأخير الشديد في دفع

Digitized by UNOG Library

الانصبة المقررة . وهذا الخطأ المالي من جانب عدد كبير من الدول الاعضاء أمر معيب ولا سبيل الى قبوله فضلا عن سوئه البالغ .

ونحن في هذه الدورة المستانفة ننظر في مسائل تتعلق بالميزانية العادية للامم المتحدة ولهذا سأقصر الحديث في بياني على هذه المسألة . ولكن عند مناقشة مسائل المالية والاقتصاد ، لا تكتمل الصورة إلا باشارة الى أن المنظمة تحمل على كاهلها دينا يزيد على ٣٠٠ مليون دولار تتصل بعمليات حفظ السلم . وقد نتجت هذه الحالة السيئة عن حقيقة مؤسفة مؤداها أن مجموعة من البلدان لا تتحمل مسؤولياتها المالية في هذا الشأن وأن النتيجة الخالصة لهذا الوضع السيء هي عبء اقتصادي ظالم تنوء به البلدان المساهمة بقوات وبعضها ينتمي الى مجموعة أقل البلدان نموا .

بهذا الشعور الذي يمتزج فيه الارتياح بالقلق ظل وفدي يستمع طيلة الايام القليلة الماضية الى البيانات التي أدلي بها من فوق المنصة فضلا عن المناقشات غير الرسمية والواقعية التي دارت في أروقة هذا المبنى .

ومن ناحية كانت ملاحظة الكلمات التي أدلي بها تأييدا للمنظمة مدعاة للارتياح وكذلك الالتزامات التي أعرب عنها بمُثل الامم المتحدة وبمقاصد ومبادئ الميثاق مع التعهد بالوفاء بالواجبات المستمدة من الميثاق واعلان بعض الوفود استعدادها للاستجابة لنداء الامين العام وللوفاء الكامل بمسؤولياتها المالية . ويرحب وفدي بالتأكيد بهذا التطور ويشعر ازاءه بالتشجيع .

Digitized by UNOG Library

إلا أننا اذ نقيّم هذه التطورات الايجابية نتقيد بعض الشيء ببعض المؤشرات من نوع مختلف . يخشى وفد بلادي من أن يكون البعض قد دُفع - نتيجة العرض - الى الاعتقاد بأنه ، بفضل التحسن النسبي في حالة السيولة النقدية ، انتهت حالة الطوارئ . قد يكون التحليل المطروح في الوثائق المعروضة علينا مثيرا للارتباك الى حد ما ، وقد تكون هناك حاجة الى بعض التوضيحات . إلا أنني - مهما كانت الحالة - أشعر بأنه من الضروري هنا أن أحذر بما يلي : المشاكل المالية للامم المتحدة لا تزال حقيقة واقعة . وأيا كانت الطريقة التي نتناول بها الارقام ، وأيا كانت الطريقة التي نستخدمها في الجمع أو الطرح ، فإن الحقيقة هي أن المنظمة ستظل - على أحسن الافتراضات - تواجه نقصا ملحوظا في الاموال في عام ١٩٨٦ بسبب امتناعات عن الدفع غير المتوقعة ، إن الامتناعات سوف تصيبنا بشدة وأنه لا يوجد احتياطي يعالج الآثار . والسبب هو أن جميع الاحتياطيات استنفدت حتى شهر كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي بسبب توقفات متراكمة في فترة طويلة .

عند هذه النقطة ينبغي أن نضع في الاعتبار أن الامين العام يستند في حساباته للإيراد المقدر لعام ١٩٨٦ الى افتراضات يمكن وصفها - على أحسن حال - بأنها افتراضات هشة تماما . فافتراض أن جميع الدول الاعضاء سوف تدفع أنصبتها المقررة الكاملة في عام ١٩٨٦ يبدو لوفد بلادي - وإن كنا نود أن نصدقه - افتراضا خياليا . وقد تصبح حالة السيولة النقدية في شهور قليلة أكثر صعوبة وخطورة مما هو متصور في تقرير الامين العام . ومن نافلة القول إن حالة السيولة النقدية تحتاج الى مراقبة عن كثب من الآن فصاعدا ، وسيكون من المفيد للامين العام ومساعديه أن يحيطهم عدد من الدول علما بشكل محدد بمواعيد دفع انصبتها .

يذكر الامين العام في تقريره أن الازمة التي نواجهها - قبل كل شيء - أزمة سياسية . ووفد بلادي يقبل تماما هذا الحكم . إنها أزمة سياسية نابعة من تجاهل للالتزامات المترتبة على الميثاق . ومن عدم تحقق الاتفاق بين الدول الاعضاء على بعض المسائل الرئيسية مثل البرامج وأولوياتها ، واستخدام الموارد ، وعملية

Digitized by UNOG Library

الميزانية ، وقسمة نفقات المنظمة . على المدى الطويل سوف يتطلب الحفاظ على الاستقرار المالي للامم المتحدة أن تتناول الدول الاعضاء هذه المسائل الرئيسية وغيرها المتعلقة بالاداء وتمويل المنظمة .

من الواضح لوفد بلادي أن أعضاء هذه المنظمة يحتاجون الى بعض الوقت ليعدوا أنفسهم حتى يمكن أن يكون بيننا حوار سياسي بنّاء حقيقي ، وحتى يتطور هذا الحوار ، ويمكن خلاله البحث عن حلول دائمة بأسلوب نظامي تعاوني . وفي تلك العملية ينبغي أن نبحث عن تدابير عملية - نحن بحاجة الى تحديدها - يمكن أن تؤدي الى الاتفاق على وضع الأولويات ، اتفاق على مستوى ومضمون ميزانية البرامج ، اتفاق على التكييفات الهيكلية والاجرائية للمنظمة ، بما في ذلك الامانة العامة . هذا كله ينبغي أن يؤدي الى كفاية فاعلية وتوفير أكبر . ويشجع وفد بلادي جميع الوفود هنا على أن تتناول بعناية بالغة أهم المشاكل التي تواجه هذه المنظمة . ويحدوني الامل في أن يتم تناول هذه المشاكل بوصفها أمرا عاجلا على مستوى سياسي في بداية الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة على اساس تقرير فريق الـ ١٨ .

إلا أن تلك ليست المسائل التي دعينا لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة . وقد طلب منا الامين العام أن نتناول المشاكل العاجلة المترتبة على نقص السيولة النقدية لهذا العام ١٩٨٦ ، ودعينا للنظر ولاتخاذ قرار في الاقتراحات الرامية الى تحقيق وفورات قصيرة الامد بغية المساعدة على التخفيف من حدة حالة السيولة النقدية الحرجة والحالّة ، وبهذا نوفر مزيدا من الوقت لدراسة أكثر شمولا أشرت اليها توا وتحتاج من كل واحد منا الى بعض الوقت .

يؤيد وفد بلادي النهج الذي اقترحه الامين العام . فكما نرى ، المناقشات التي دارت خلال الايام القليلة الماضية ، والمناقشات التي سوف تجرى في الايام القليلة القادمة ، تشهد على أن الامين العام اختار النهج الصحيح . إن المقترحات المحدودة للغاية ، سواء من حيث المدى أو الاموال ، وهي المقترحات التي عرضها والمطروحة أمامنا لدراستها الآن ، أثارت بعض الذعر وبعض المناقشة . وهنا أشعر بالرغبة في أن

Digitized by UNOG Library

أسأل : ما الذي كان سيحدث لو كان قد ذهب لأبعد من هذه المقترحات في هذه المرحلة ، مثلما ذكرت بعض الوفود ؟

بإمكان وفد بلادي أن يؤيد مقترحات الأمين العام بوصفها مجموعة كاملة . ونحن نفعل هذا - شأننا شأن وفود أخرى - دون أية صعوبات . هناك بنود اضافية كنا نود أن تكون مدرجة للخذف أو الارجاء . وبالمثل ، هناك بنود في المجموعة الكاملة التي طرحها الأمين العام كنا نود استرجاعها . على سبيل المثال ، كنا نفضل كثيرا - وهذا هو الحال بالنسبة لعدد من الوفود الاخرى التي تكلمت - الإبقاء على عقد اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للجنة حقوق الانسان ، والفريق العامل المعني بالشعوب الاصلية في عام ١٩٨٦ . واذا ما أعيد فتح المجموعة الكاملة المقدمة من الأمين العام لاجراء ما يجاوز بعض اجراءات التكيف الطفيفة ، لن يكون أمام وفد بلادي من خيار سوى الإصرار على الابقاء على اللجنة الفرعية .

آمل مخلصا ألا نواجه هذه الحالة . ويحث وفد بلادي جميع الوفود على تقديم تأييدها الكامل للأمين العام وعلى قبول مقترحاته . فهو - في رأي وفد بلادي - يستحق ذلك تماما . ولنمنحه عن طريق قرار نصدره في هذه الدورة بتوافق الآراء ، وأكرر "بتوافق الآراء" ، الوسائل المالية والادارية التي تكفل الممارسة النظامية لأعمالنا فيما تبقى من العام الحالي ، ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

السيد العنسي (عمان) : أود باسم وفد بلادي ان اشارك أولا من سبقوني في الكلام من فوق هذه المنصة في التعزية بوفاة السيد راؤول بريبيشن المواطن الارجنتيني البارز الذي تولى لأول مرة منصب الامين العام للاونكتاد ، كما أود المشاركة في ابداء خالص آيات الاسى والحزن للحكومة والشعوب السوفياتية للاضرار الناجمة عن حادث التفجيرات النووية الذي حصل مؤخرا في جمهورية اوكرانيا .

أود أن أؤكد على تقديرنا العميق لجهود معالي الامين العام وكافة مساعديه والعاملين معه في الهيئة الدولية على ما أبدوه فعلا من تفهم وتعاون جمّ للإسهام في التوصل لحلول عملية لتجاوز مصاعب الازمة المالية الراهنة والحفاظ على قوة وتماسك ودور الامم المتحدة في خدمة المجتمع الدولي عموما كما حدد ذلك بدقة ميثاق الامم المتحدة .

فالتقرير الواضح والصريح الذي قدمه لنا الامين العام في الوثيقة A/40/1102 وإضافاتها ، يمدنا بحقائق الوضع المالي والاداري القائم وانعكاساته السلبية فيما لو لم يتم العمل الحاسم والسريع لتدارك مخاطره . وقد كانت جهود الامين العام باعتباره رئيسا للجهاز الاداري ذات مردودات ايجابية فعالة فيما يتعلق بما تم اتخاذه من خطوات عاجلة ومثمرة في هذا الصدد حتى الآن .

فالامين العام عندما عايش صعوبات المشكلة المالية التي تعاني منها المنظمة ، اقترح حلولا على المستوى القصير الاجل ، ومارس بالفعل بشكل فعال الصلاحيات المخولة له واتخذ اجراءات أدت لا محالة الى خفض ملحوظ في التكاليف . كما أنه بصدد اتخاذ اجراءات أخرى يمكنها أن تؤدي الى توفير كبير في المصاريف الباهظة التي تتكبدها ادارة المنظمة الدولية . وبما اننا نتفق كغيرنا مع ما ذهب اليه الامين العام بصدق بأن للازمة المالية الراهنة بلا شك أبعادها السياسية الواضحة ، لذلك فاننا نرى أهمية بحث جوانبها الفنية بصورة مستفيضة من خلال الجمعية العامة ولجانها المتخصصة ذات العلاقة . وانه لمن حسن الطالع ان الجمعية العامة قد اتخذت صباح

Digitized by UNOG Library

اليوم قرارا بإحالة الجوانب الفنية لهذا الموضوع الى اللجنة الخامسة باعتبارها اللجنة المختصة .

وباعتبار بلادي دولة نامية ، فإننا نتفق مع اتجاهات مجموعة الـ ٧٧ الممثلة لتوافق آراء أعضاء المجموعة في هذا الصدد وفيما يتعلق باسلوب معالجة مثل هذه الازمة من الناحية المالية والادارية والاقتصادية ، ولاننا نرتبط ايضا كدولة غير منحازة بتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه بشأن معالجة الازمة المالية الراهنة في الامم المتحدة في مؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في منتصف شهر نيسان/ابريل الجاري بشقها السياسي وانعكاساته على مستقبل المنظمة وأهدافها العالمية ، فاننا نؤيد تماما البيان الذي صدر عن حركة عدم الانحياز في هذا الخصوص والذي سبق ان تلاه علينا السيد ممثل الهند .

ولا شك اننا نعلق أهمية قصوى ، عند الرغبة في تنفيذ الاجراءات التي ذكرها الامين العام في الفقرة ٣١ من تقريره ، على ضرورة الحفاظ على الابقاء على البرامج ذات العلاقة المباشرة بقضايا انسانية هامة وحساسة ارتبطت بنشأة الامم المتحدة ذاتها وبالتحديد قضية شعبي فلسطين وناميبيا ، وغيرها من المصالح الحيوية المرتبطة بالظروف الخاصة بدول العالم الثالث . وفي هذا المضمار ، فإن استمرار برنامج عمل اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة لهو أمر ضروري للغاية ويجب ان يبقى البرنامج كما هو .

بما أنه من المقدر للمقترحات التي وضعها الامين العام أن تحل الازمة المالية على المستوى القصير الاجل ، فانه ينبغي ألا يغيب عن ذهننا الجانب الطويل المدى لهذه الازمة المستعصية التي تمر بها الامم المتحدة بين الحين والآخر منذ الستينات والتي قال عنها الامين العام "هي قبل اي شيء أزمة سياسية ناشئة عن تجاهل الالتزامات النابعة من الميثاق ، وعن عدم وجود اتفاق فيما بين الدول الاعضاء على كيفية تمويل المنظمة واستخدامها وعلى الاغراض التي تستخدم لتحقيقها" (A/40/1102 ، الفقرة ١) . ولذلك فإننا ننتظر نتائج المداولات المنوطة بفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع

Digitized by UNOG Library

المستوى المختارين للعناية بالجانب الطويل الامد للتوصل لحلول عملية لهذه المشكلة المستعصية والمتكرر تداول المعاناة منها منذ عام ١٩٦٣ .

ان التركيز على جانب الايراد والتمويل في أزمة الامم المتحدة المالية لن يحل المشكلة في اعتقادنا بل ان الامر يقتضي نظرة أكثر تعمقا لجانب المصروفات أيضا ، ونحن على ثقة بأن الامين العام قد أعطى هذا الجانب اهتماما كبيرا وسوف يستمر في ايلاء الاهتمام اللازم له في المستقبل وذلك كي تصل الامم المتحدة الى مستويات ترشيد الانفاق التي تقتضيها ضرورات العمل .

ان ما يتم التوصل اليه من نتائج وقرارات سواء تلك التي تتناول الجوانب القصيرة الاجل أو تلك التي تتناول الجوانب الطويلة الاجل ينبغي في رأينا أن تحظى بتوافق الآراء ، فقضية لها مثل هذه الاهمية لا ينبغي بأي حال من الاحوال ان تترك للتصويت ، ومن ثم لتباين في المواقف وردود الفعل ازاء ذلك . وحتى يمكن التوصل الى توافق الآراء هذا ، فانه لابد من الاتفاق على القواسم المشتركة التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند النظر في الحلول المقترحة لضمان تأييد دولي شامل للمقترحات العملية المراد تطبيقها .

ان منظمة الامم المتحدة التي عمل الجيل السابق على انشائها بالصورة المثلى التي هي عليها الآن ، هي أمانة ثمينة في أعناقنا ونحن مطالبون بالحفاظ على أهدافها من جيل لآخر سليمة معافاه ، وكما أكد زعماء غالبية دول العالم من على هذه المنصة أثناء احتفالنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الامم المتحدة ، فإن الامم المتحدة التي ترعى الحوار الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والتي أعطت بموجب الميثاق المساواة بين الدول في تسيير أعمالها وفي القرارات التي تتخذها لجديرة بكل التقدير والعطاء . وعمان التي تتمسك بأهداف وميثاق الامم المتحدة توفي دائما بالتزاماتها تجاهها ، على الرغم من ان حصة السلطنة في الموازنة العامة زادت حسب جدول الانصبة الذي وضعته في العام الماضي لجنة الاشتراكات بنسبة ١٠٠ في المائة دون مراعاة للزيادة الحقيقية لمتطلبات برامج التنمية الشاملة في مثل ظروفنا

Digitized by UNOG Library

المعهودة ، وزيادة عدد السكان من الاحصاء التقديري الذي كان معمولا به عام ١٩٧٨ والمتخذ حتى الآن كمقياس خاطىء في حسابات أجهزة المنظمة لسكان السلطنة الذين بلغوا بالفعل عام ١٩٨٦ مليوني نسمة ، وهو ما جعلنا نتحفظ في اللجنة الخامسة في حينها على جدول الانصبة . ومضافا الى كل ذلك ، فلا يغيب عن البال اننا احدى الدول المعتمدة على مصدر دخل واحد قابل للنضوب هو البترول الذي نقصت أسعاره كما تعلمون جميعا الآن بنسبة تزيد على أربعين بالمائة وما سوف ينجم عن ذلك من صعوبات اقتصادية كبيرة لتمويل البرامج الوطنية والصرف على مستلزمات موازنة الدولة وتعهداتها .

وأخيرا فاننا نرغب بحق ان تستمر الدول الاعضاء في الوفاء بالتزاماتها الاساسية تجاه المنظمة ونؤيد بلا جدال جهود الامين العام الخيِّرة في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

السيد اودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أولا ، يود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان يعرب عن شكره وامتنانه للامين العام للامم المتحدة وللوفود التي أعربت عن مواساتها لنا فيما يتعلق بالحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية في شيرنوبيل . وسوف انقل الى حكومة جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية كل ما أعرب عنه من مشاعر المواساة .

واود ان اغتنم هذه الفرصة لاشدد على اننا نرفض التناول الصحفي لهذا الحادث وما نجم عنه في الصحافة الغربية ، وخاصة في الولايات المتحدة ، اذ ان هذا التناول يتوخى التهويل والاثارة . فعلى سبيل المثال ، انتشرت شائعات في الصحف الغربية مفادها انه يفترض ان آلاف الاشخاص قد لاقوا حتفهم نتيجة للحادث ، بينما في الواقع ان شخصين لقيا حتفهما في الحادث وادخل ١٩٧ شخصا الى المستشفيات ، غادر منهم ٤٩ بالفعل المستشفى بعد اجراء الفحوصات الطبية .

لقد تلقينا تقريرا من مجلس وزراء جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يفيد بأن مستوى الاشعاع في محطة الطاقة النووية في شيرنوبيل والمنطقة المحيطة بها آخذ في التحسن . وان حالة الجو فوق بقية مقاطعة كييف وفوق مدينة كييف بالذات لا تبعث على القلق .

وان نوعية مياه الشرب والمياه في الانهار والخزانات تفي بالمعايير المطلوبة . ويجرى القيام بالرصد المستمر لحالة البيئة .

ان المصانع والمؤسسات والمزارع الجماعية ومزارع الدولة ومكاتب الدولة ووكالاتها تعمل جميعها بصورة طبيعية .

ان الحزب السوفياتي قد أعلم رسميا الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الحادث الذي وقع وبالتدابير التي اتخذت ولا تزال تتخذ لمعالجة الحالة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موزلي (برمبادوس) .

Digitized by UNOG Library

ان الامم المتحدة تحتل مكانا خاصا جدا في نظام العلاقات الدولية المعاصرة . وان انشاءها قبل اربعين عاما استهدف منا بالدرجة الاولى :

"ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين احزانا يعجز عنها الوصف" .

يحدد هذا الحكم الاساسي في ميثاق الامم المتحدة الدور الذي يتعين على الامم المتحدة ان تلعبه في العلاقات الدولية المعاصرة . ويقصد بها تعزيز السلم والامن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي وان تكون مركزا لتحقيق انسجام أعمال الدول الاعضاء تحقيقا لهذه الاهداف المشتركة .

ولا يمكن ان يكون هناك شك في ان المشاكل المالية الراهنة التي تعاني منها الامم المتحدة والتي نبحثها اليوم تؤثر في قدرة المنظمة على معالجة المهام المعقدة المنوطة بها معالجة ناجعة . كما ان الامكانية المتجسّدة في ميثاق الامم المتحدة في مجال صيانة السلم الدولي لم تستنفد بعد . ويجرى حاليا تخفيض عدد من برامج الامم المتحدة . كذلك يجرى إرجاء دورات هيئاتها حتى مواعيد لاحقة . وكل ذلك لا يمكن الا ان يثير الانزعاج والقلق الكبيرين لدى المجتمع الدولي ، والمناقشة الجارية اليوم خير دليل على ذلك .

ويدرك الجميع من هو المسؤول عن الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة ومن يعمل على تقويض اسس هذه المنظمة . وان سلسلة الاجراءات التي اتخذتها مؤخرا سلطات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالامم المتحدة وبعدد من بعثات الدول الاعضاء في الامم المتحدة تحملنا على التوصل الى نتيجة مؤداها ان سلطات البلد المضيف تنتهك الالتزامات التي قطعتها على نفسها لتوفير الظروف اللازمة لسير عمل المنظمة سيرا عاديا وعدم اعاقة اشتراك الدول الاعضاء في عمل المنظمة .

وعلاوة على ذلك ، تبذل كل الجهود لتعقيد أنشطة المنظمة ووضع العراقيل في طريقها . وهكذا ، فإن سلطات البلد المضيف قد وضعت قيودا على عدد من موظفي البعثات ، بما في ذلك العدد الصغير الذي تضمه البعثة الدائمة لجمهورية اوكرانيا

Digitized by UNOG Library

الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة . كذلك وضعت سلطات البلد المضيف قيودا على تحركات موظفي البعثات وعلى تحركات الموظفين العاملين في الامانة العامة للامم المتحدة من مواطني البلدان الاشتراكية وبلدان أخرى . وتتضمن الآن هذه الترسانة من التدابير التي تستهدف تخريب المنظمة بأسرها ضغطا ماليا يرمي بوضوح الى اخضاع المنظمة لمصالح الولايات المتحدة .

ويدين وفدنا أعمال الولايات المتحدة التي تستهدف بطريقة تعسفية تخفيض اشتراكها في ميزانية الامم المتحدة . ونرى ان هذا العمل يتناقض مع الالتزامات التي التزمت بها الولايات المتحدة بموجب الميثاق وانه يقوض فعّالية المنظمة .

ان هذه المنظمة الحكومية الدولية ، أي الامم المتحدة ، لا يمكن ان تكون ولا يجوز ان تكون اداة في ايدي أي دولة أو مجموعة من الدول . وهذا بالضبط ما يجعلها تتميز بالطابع الدولي ، اذ انه يقصد بها خدمة مصالح جميع الشعوب والدول . ولا يمكن ايجاد عالم افضل الا اذا اتيح هذا العالم لجميع الشعوب وتحقق عن طريق جهود الجميع .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ما برحت تتقيد بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة . وهي اذ تفعل ذلك فإنها تتقيد تقيدا صارما بالانظمة المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . وبالنظر الى الحالة المالية المعقدة للمنظمة قررت حكومة جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان تدفع في وقت مبكر دفعة من نصيبها المقرر في الميزانية العادية للامم المتحدة عن النصف الاول من السنة الحالية . لقد تم ذلك بالفعل في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ . وبصورة مماثلة ، دفعنا دفعة مبكرة عن اشتراكنا عن العام الماضي ، في ١٩٨٥ .

وفي الوقت نفسه ، يود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان يؤكد بقوة اننا لن نساعد في التعويض عن العجز في ميزانية الامم المتحدة الناتج عن أعمال الولايات المتحدة الامريكية المنافية للميثاق . ان موقف جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية فيما يتعلق بمسائل الميزانية والمسائل المالية والادارية للامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

(السيد اودوفينكو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

يقرره تاييدنا المبدئي للمنظمة ويتجسد في اشتراكنا النشط في اعمالها وفي اهتمامنا بفعاليتها . وفي معرض النظر في المسائل المتعلقة بميزانية الامم المتحدة نرى ان الاموال المخصصة للميزانية يجب ان تنفق بطريقة رشيدة واقتصادية وينبغي ان تستخدم في المقام الاول في تناول مهام المنظمة الرئيسية المنصوص عليها في الميثاق .

Digitized by UNOG Library

وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي ، فان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التي هي من بين ١٤ دولة هي أكبر المساهمين في ميزانية الامم المتحدة - لا يمكنها أن توافق على أن تنفق أنصبتها وأنصبة الدول الاعضاء الاخرى بطريقة غير سليمة للقيام بأعمال دخيلة على المنظمة ، وخاصة لاغراض تتنافى مع أحكام الميثاق . ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء حالات الاستخدام غير الفعّال لموارد الميزانية .

وان سبل ووسائل حل هذه المشكلة المعقّدة قد وردت في تقرير الامين العام المعروض على الجمعية العامة ، وقد درس وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ذلك التقرير بعناية ونود أن نذكّر بانه كان نتيجة لعمل كبير بُذل لتعزيز فعالية واقتصاد الامم المتحدة وأنشطتها . وإننا نؤيد الاتجاه العام لانشطة الامين العام في هذا المجال .

وإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، مثل بلدان كثيرة أخرى ، تشعر بقلق شديد إزاء الزيادة المفرطة في ميزانية الامم المتحدة التي بلغت أربعة أمثالها في السنوات العشر الاخيرة حتى بلغت الآن ١,٦ بليون دولار سنويا . ومن الجدير بالذكر أيضا أن الميزانية تتزايد بسرعة تفوق سرعة الزيادة في الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي للدول الاعضاء . وهكذا فاننا نواجه حالة متناقضة على نحو واضح نجد فيها أن موارد الدول الاعضاء في الامم المتحدة - وذلك الجزء من تلك الموارد الذي تنوي تقديمه الى المنظمة - تتزايد على نحو أبطأ من تزايد الدخل المنصوص عليه في الميزانية . وهذا التناقض لا يمكن أن يظل الى الابد . ومن الضروري الآن حسم هذا التناقض بتخطيط اقتصادي أكثر رشادا للانفاق في الامم المتحدة .

ويرى وفدي أن هيكل المنظمة وكذلك نطاق برامج أنشطتها ينبغي تحديدهما على ضوء الموارد التي تتيحها الدول الاعضاء للامم المتحدة . وينبغي إعطاء أولويات محددة لانشطة الامم المتحدة مع مراعاة أهمية وإلحاح وإمكانية تنفيذها الحقيقية في الإطار الزمني المحدد . وعند تحديد أولويات البرامج ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الوسائل

Digitized by UNOG Library

الاخرى الممكنة لتنفيذ المهام في إطار منظومة الامم المتحدة ، وتحقيق تنسيق أكبر والقضاء على الازدواجية .

وفي رأينا ، إنه يمكن تحقيق وفورات كبيرة عن طريق الاستخدام الفعّال للموظفين الحاليين الذين تبلغ مرتباتهم حوالي ٨٠ في المائة من الميزانية العادية . وإننا نشعر بأن فعالية المنظمة وأمانتها العامة ينبغي تعزيزهما عن طريق زيادة الانتاجية والمسؤولية والواجبات ، وعن طريق تحسين وسائل الادارة ، لا عن طريق زيادة عدد الموظفين .

وفي الوقت نفسه ، فإن مكافحة الزيادة العددية لا ينبغي أن تحول دون دخول مواطنين من البلدان غير الممثلة أو الممثلة بعدد غير كاف الى الأمانة العامة عن طريق اتخاذ تدابير تسمى "تجميد" التعيينات . ان هذه التدابير مضرة في المقام الاول ببلدان يعمل مواطنوها بعقود محددة الأجل ، كما أنها تعوق تنفيذ مقتضيات الميثاق التي تقضي بتعيين الموظفين على أساس جغرافي واسع . ويصر وفدنا على عدم تنفيذ التجميد فيما يتعلق بمواطنين من البلدان غير الممثلة أو البلدان ذات التمثيل غير الكافي ، بما فيها جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

ويمكن تحقيق وفورات كبيرة عن طريق تحسين أساليب تعيين الموظفين بما فيها تطبيق ما يسمى بالانتداب أو التناوب لمدة خمس سنوات في الوظائف . وهذا من شأنه أن يمنح الأمين العام قدرا أكبر من المرونة خاصة في ظل الحالة المالية الصعبة جدا التي تواجهها المنظمة فيما يتعلق بإلغاء أو تخفيض البرامج البالية غير الفعالة والثانوية وإنهاء عقود الموظفين الذين لا تفي أعمالهم بالمعايير المطلوبة . وليست هناك حاجة كبيرة الآن للتدريب الباهظ الكلفة للموظفين الدائمين على العمل في برامج جديدة . إذ أنه سوف يكون من الأسهل كثيرا تعيين موظفين جدد أكفاء منطبق عليهم متطلبات الوظيفة .

ليست هناك مهمة عاجلة للجنس البشري اليوم أكثر من صيانة وضمان السلم والأمن الدوليين ، بل إن كفالة فعالية منظومة الامم المتحدة تقرر أساسا عن طريق الإسهام في تحقيق هذه المهمة الحيوية . وأهداف الامم المتحدة هذه تؤيدها السياسة الخارجية

Digitized by UNOG Library

التي عرضت مؤخرا في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي التابع للاتحاد السوفياتي ، خاصة فيما يتعلق بتأييده لاسس النظام الشامل للامن الدولي . وهذا بدوره يتفق مع أهداف السنة الدولية للسلم ، كما ورد في بيان الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التابع للاتحاد السوفياتي السيد ميخائيل غورباتشوف ، لقد قال فيه :

"إن مثلنا الاعلى هو عالم خال من الاسلحة والعنف ، يمكن لكل شعب أن يعيش فيه في ظروف عادلة وآمنة ، وأن يقرر مصيره بنفسه ... إن كوكبنا أصغر وأوهى من الحروب وسياسات القهر " . (A/41/238 الفقرتان ٢ و ٣)

ولكي نستغل تماما إمكانيات الامم المتحدة ، من المهم أن نصل الى حلول في الوقت المناسب للمسائل الرئيسية المتصلة بميزانية المنظمة وموظفيها . وهذا يقتضي في المقام الاول تجميع جهود كل أعضاء المنظمة من أجل التوصُّل الى قرارات متوازنة ومقبولة للجميع .

وان الامين الاول للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي لاوكرانيا السيد ف . ف . تشيربننسكي في اجتماعه مع الامين العام ، أكد على أن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية سوف تواصل تعزيز دور المنظمة بوصفها أداة فعالة في صيانة وتعزيز السلم والامن الدوليين .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا أستطيع أن أبدأ بياني دون أن أشيد بذكرى السيد راؤول بريبيش ، وهو شخصية بارزة من أمريكا اللاتينية والعالم الثالث أحدث ثورة في مفهوم التنمية المعاصر ، وخرجت على المحظورات التاريخية التي شوهته وكافحت بلا كلل من أجل التفاهم والعدالة فيما بين الشعوب . ان مثاله وإلهامه سوف يظلان معنا دائما في كفاحنا .

وان الامين العام ، إدراكا منه لمسؤولياته ، دعانا للانعقاد هنا للنظر في الحالة التي وافانا بتقرير عنها ، لإعلامنا بالتدابير التي اتخذها في نطاق اختصاصه بعزم وليعرض علينا تلك التدابير التي نهتم بها ونعتبر مسؤولين عنها فرديا وجماعيا . وقد استجاب بلدي على وجه السرعة الى ندائه بسداد مبلغ يخفض الى حد كبير من مديونيته .

Digitized by UNOG Library

ويرى وفدي ، أن لهذه الحالة ثلاثة جوانب رئيسية : جانب مالي وجانب سياسي وجانب أخلاقي . والجانب المالي بحد ذاته ليس بجديد على هذه المنظمة ، ويمكن حله على المدى القصير بتلك التدابير التي اقترحها الأمين العام اذا طبقت بإنصاف وبإحساس من الواقعية مما يستلزمه الهدف ذاته .

كذلك ليست بجديدة بعض العناصر السياسية التي طبعت بطابعها أزمات مماثلة في الماضي وأدت الى وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية على نحو انتقائي وعشوائي .

والجديد في الأمر هو النيّة السياسية الخطيرة التي تكمن في جذور الأزمة الحالية والتي ، إزاء الخلفية الراهنة ، تعطي للأزمة طابعا سياسيا بارزا اعترف به جميع المشتركين في هذه المناقشة ، ولكنه - على نحو ينطوي على مفارقة - يتستر وراء بند جدول الأعمال الجديد الذي اعتمد . لأن الأزمة المالية الراهنة ، كغيرها من التدابير الأخرى الملازمة لها ، تهدف الى إضعاف هذه المنظمة والى الانتقاص من استقلالها وتعطيل فاعليتها كمحفل للنقاش والتفاوض والى إضعاف قدرات البلدان على الدفاع بفاعلية عن مصالحها السياسية والاقتصادية . ولأن هذه النيّة ، التي لا تقتصر على بلد واحد فقط ، تعبّر في التحليل النهائي عن رغبة في اضعاف سلامة تعددية الأطراف بوصفها نظاما جماعيا للضمانات لإقامة نظام ثنائي للعلاقات يؤدي الى ممارسة البطش السياسي والاقتصادي والعسكري دون تدخل المحافل الدولية .

ويتحقق نفس الغرض بحملة منسقة على المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف ، التي من قبيل الصدفة يرأسها أشخاص ينتمون الى العالم الثالث ، وهي حملة ازدادت كثافة بتحدي هذه المنظمات للوضع الراهن وبعملها بمزيد من القوة ضد المركز المتميز للقوة الاقتصادية والسياسية .

وأخيرا هناك جانب أخلاقي لأن البلدان الصناعية تجد نفسها فجأة أكثر ثراء من أي وقت مضى بسبب الانخفاض الهائل في أسعار البترول والمواد الأوليّة والنقل الضخم للموارد من البلدان النامية عن طريق عملية الامتصاص الضخم للمديونية الخارجية .

Digitized by UNOG Library

وقد تمثل الاثر الصافي لهذا في أرباح غير عادية تزيد على ١٠٠ بليون دولار تصفها البلدان الصناعية نفسها على نحو يشير السخرية على أنها "هبة من الفقراء" - وهذه البلدان ذاتها تختار هذه اللحظة من الشراء الذي لا مثيل له لكي تقلل من اشتراكاتها وتحد من التعاون الدولي ، ولكي تنسحب من المنظمات المتعددة الاطراف ولكي تبتعد بدرجات متفاوتة عن الجهد الجماعي الذي يرمي الى تحقيق السلم والامن والعدالة .

وهذه العوامل مجتمعة تواجهنا اليوم بحالة تتمثل في عدم كفاية الموارد اللازمة ، وهذه الحالة ينبغي حلها على نحو مناسب وبطريقة عملية من أجل ضمان استمرار الامم المتحدة وضمان فاعليتها في أداء أعمالها الى أن يتسنى التوصل الى اتفاقات مضمونية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالميزانية وهي في أساسها سياسية .

والواقع أننا ، في معالجتنا للمشاكل الراهنة ، لو لم نأخذ في الاعتبار المسائل المضمونية فإننا بذلك نرتكب خطأ فاحشا فيما يتعلق بمستقبل المنظمة وبالتالي فيما يتعلق بمستقبل البلدان النامية ، لأن تسوية هذه الازمة يجب بالضرورة أن تنطوي على حل للمشاكل التي تتسبب فيها في التحليل النهائي ويجب بالضرورة أن تشمل اضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة وهيكلها الداخلي للسلطة بحيث تصبح أكثر مساواة وأكثر عدلا ، ومن ثم تتوقف عن كونها أداة أخرى للسيطرة . وهذا الحل يقتضي أيضا اضفاء الطابع الديمقراطي على القوة المالية حتى لا يمكن استخدامها لتهديد استقلال المنظمة والتأثير على قراراتها والنزوع الى أخذ مركز متميز .

وفي هذا الصدد يرحّب وفدي بالتصريحات التي أدلى بها الامين العام منذ يومين ، تلك التصريحات التي استنسختها الصحافة المحلية بالامس ، حول أهمية ألا يكون لاي بلد قدرة مالية على التحكم في المنظمة . وهذا الرأي يتفق في التحليل النهائي والمعايير التي أعربت عنها بيرو من على هذه المنصة ذاتها عندما أكد رئيسها "إننا نفضل منظمة أفقر وأقل بيروقراطية ، منظمة فخورة بكرامتها الاخلاقية" . (A/40/PV.5 ، ص ٦)

Digitized by UNOG Library

منظمة مستقلة لها سيادة على قراراتها وأعمالها ولا يمكن أن تخضعها أو تهددها القوة الاقتصادية - على الرغم من أن هذا قد يتطلب ، في رأينا ، تبسيط الهيكل الاداري وتخصيص الموارد على نحو أكثر رشدا على أساس المتطلبات السياسية الاساسية التي تؤكد أكثر من غيرها السلطة المعنوية والسياسية للامم المتحدة ، باعتبار ذلك أساسا لا غنى عنه لفاعليتها - ومن أجل تحقيق هذا الهدف النهائي الاسمى يتعهد وفدي ببذل كل جهد مستطاع ، وجهوده موجهة في المرحلة الحالية الى إكمال الجهود التي يبذلها الامين العام من أجل الحفاظ على فاعلية الامم المتحدة واستقلالها ومكانتها وتأمين الثقة التي منذ ستة أشهر قام أرفع ممثلي الدول الاعضاء بتأكيدها تأكيدا قاطعا .

السيد انغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب لحكومة أوكرانيا ولاسر ضحايا حادث المفاعل النووي المؤسف في أوكرانيا عن مشاعر التضامن والعزاء . ونأمل ألا ينتشر الاشعاع وألا تكون له آثار دائمة في المنطقة أو في أي مكان آخر . وإزاء ذلك الحادث المأساوي نعرب أيضا عن تعازينا للاتحاد السوفياتي حكومة وشعبا ، الذي تربطنا به علاقات من الصداقة .

لقد ذكرتنا هذه المأساة مرة أخرى بخطر الاسلحة النووية . وهذه المأساة تبرهن وتدلل على أن الخطر يكمن أساسا في مجرد وجود هذه الاسلحة . وأنها يمكن أن تكون خطيرة حتى عندما لا يرغب العنصر الانساني في ذلك . وأن ازالتها هي التزام حاسم من التزامات عصرنا .

Digitized by UNOG Library

ان وفد جمهورية الكاميرون يرحب بمبادرة الامين العام باتاحة هذه الفرصة لمعالجة الأزمة المالية الراهنة لهذه المنظمة .

لقد نشأت دولتي عن العملية المتعددة الاطراف التي قامت بها الامم المتحدة ، وأطلقتها قوة حلم عالمي سعى الى تبديد الشكوك التي أحاطت بماض مأساوى ، في عزم موطد على فتح آفاق جديدة في نظام التعاون فيما بين الدول ، مع تحقيق الاحترام للكرامة الانسانية والمساواة في الحقوق لكل الشعوب ، وتقرير المصير .

ان الكاميرون ، حكومة وشعبا ، لديها الكثير مما يحملها على الشعور بالقلق ، لان دولتنا خصوصا وليدة هذه المنظمة . وازاء هذه الخلفية ، نحن على اقتناع راسخ بان السلم والامن الدوليين لا يمكن تحقيقهما الا اذا تقيدت كل دولة من الدول بالمبادئ والالتزامات المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . وان كل ما يتهدد فعالية هذه المنظومة هنا سيتهدد بصورة حتمية كل امة منا ، كبيرها وصغيرها على حد سواء ، لان اقامة صرح السلم والامن الدائم ، الذى يعزز التنمية ، تعتمد على وجود ارادة سياسية راسخة معقودة على تحقيق المثل السامية التي كانت مصدر الالهام في انشاء هذه الهيئة العالمية .

ويبدو من المستحيل في الأزمنة المعاصرة تغذية أى خيال ملهم من تفسير لتصرفات قادة العالم أو من الاحداث التي تسجل في العلاقات الدولية . ويبدو الامر كما لو ان حقبة جديدة قد بزغت ، حقبة تكتسي فيها المثل المعرب عنها في ميثاقنا ابعادا مزعجة للبعض منا . ان ايمان الانسان القاتم بمسلك السيطرة البدائية الغابرة وحنينه اليه آخذان في التسلل الى العلاقات الدولية في جميع الميادين .

اننا نود أن نناشد أثرياء هذا الجيل وأقوياءه . ان القيادة لا بد ان تكون ملهمة وان توفر قوت الخير المشترك ، وخاصة في فترة من التاريخ يطبق عليها الاحساس بالتأزم في كل مجال من مجالات الوجود البشرى . وعلينا جميعا ان نلتمس الوسائل الافضل ، الوسائل المنصفة والعادلة ، لضمان بقائنا كجيل .

Digitized by UNOG Library

واذا لم يكتب لهذه المنظمة البقاء لتحقيق الحلم الذى نبع من الخيال القوى ولصونه ، فسوف نلقى سوية حتفنا في موجة من الفوضى الطليقة العنان . ولا ينبغي لاحد ان يداعبه الوهم الخطير بأن البلدان الفتية وحدها هي التي ستعاني من فداحة الخسارة . لقد اعتدنا على الحرمان ؛ وقد تعلمنا أيضا فن التجمع وإعادة التجمع ، ومضافرة مساعينا في وجه المصاعب الجمة . ان العزلة في عصر تكنولوجي لها عواقب خطيرة على الذين يفضلون تلك السياسة الباهظة التكلفة .

لقد اضطررنا في الدورة الماضية الى اتخاذ تدابير طارئة لمواجهة أزمات مفجعة في اجزاء من قارة افريقيا . وقد أثبت الرد قدرتنا بوصفنا منظمة على رص صفوفنا في مواجهة تلك الكوارث الطبيعية . واليوم تلم بنا أزمة جلبناها على أنفسنا بأنفسنا ، وقد جلبناها على أنفسنا لان ارادة بعض الدول بيننا قد فرضتها علينا . ونحن مدعوون الى الرد . ولا بد لنا ان نرد . واننا نأمل بوصفنا وفدا ان نتعلم بعض العبر في هذه العملية .

اننا نأمل ، أولا ، في أن تجد العالمية التعبير الحقيقي عنها في هذه المنظمة ؛ ثانيا ، ان يكون للمجتمع الدولي ثقة كبيرة بهذه المنظمة بحيث يكون هناك إرادة عالمية معقودة على إنقاذها من الاخطار ، وخاصة عندما يتمعن المرء في بديل وجودها ؛ ثالثا ، أن تكون هناك مقاومة كاملة لاية هجمة على البرامج القائمة لاضفاء المصداقية على الامم المتحدة ؛ رابعا ، أن يعترف بأن هناك ضرورة الى أن نعالج ، على سبيل الاولوية ، المسائل التي تنهض بزيادة تفهم المعنى الاعمق للامور في عالمنا المعاصر .

ولن يكون من اللائق بكرامة جيلنا المتأمل أن نندب الشؤون المالية ، التي ليس لها بأى حال من الاحوال أثر بالنسبة للنادبين ، في الوقت الذى يغرق فيه العالم في خضم أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى ، حين يلوح فوقنا جميعا خطر الابادة النووية .

Digitized by UNOG Library

وفي الجنوب الافريقي لا يزال العنف والظلم يبعثان بهجة التحدى . ولا بد أن يستمر سفك الدماء ؛ ولا بد لبارقة الأمل في مستقبل يعمه الوئام بين الاجناس في عملية صعبة هي عملية بناء الامة أن تظل تخبو . ولا بد للشعوب الافريقية ألا تجد أمامها سوى البكاء على أوجه اختلال عالم اليوم . ولا بد للجمعية العامة أن تلتمس الملاذ في الاعراب عن القلق والادانة ، معطية خصومنا الطمأنينة والانطباعات غير المرغوب فيها عن قدراتنا هنا .

وما أهمية ذلك بالنسبة للدورة الراهنة ؟ إن الجواب ذو شقين . علينا أن نعزز مصداقية هذه المنظمة أمام شعوب الامم المتحدة . ومما له أهمية أكبر هو الوفورات الكبرى التي ستتحقق اذا نجحنا في تحقيق استقلال ناميبيا وحل مجلس الامم المتحدة لناميبيا ووقف أنشطته التاريخية . كما أن تكاليف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ستختفي من ميزانيتنا اذا أدت الضغوط الضرورية على نظام بريتوريا الى انضمامه الى ركب العالم المتحضر .

ولسنا بحاجة الى الدخول في التفاصيل في الاشارة الى الهدر الضائع في سباق التسلح والى مناخ النزاع المكروه في العلاقات بين الشرق والغرب . ومن الواضح انه عندما تزول التوترات أو تخف حدتها لن تعود ميول المعسكرين تؤدى الى الاضرار بفرص اقامة سلم وأمن عالميين ، الامر الذى يمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا أيضا له أهمية كبرى بالنسبة لحديثنا هنا . ان نزع السلاح والتعاون لن يزيد فحسب من موارد التنمية في كل مكان ، بل سيؤديان أيضا الى اختفاء احتياجات البلدان الفتية التي يحدوها عدم الشعور بالامن الى شراء الاسلحة البالية . وسيتيح لها ذلك أن تفي بالتزامات متزايدة في هذه المنظمة . وبالتالي ستنخفض البرامج الحالية لمعونة الامم الفتية انخفاضا كبيرا ، واذا ساد الانصاف التجارة العالمية لأصبحت احتمالات تجنب الحرب أفضل بكثير .

Digitized by UNOG Library

هذه بضعة أمثلة على بعض المسائل التي تجعل الأزمة الحالية ممكنة في عصر تكنولوجي . وهي جزء من الظلام الداخلي الذى يمكن تجنبه . وعلينا أن نجد أنوارا جديدة وآفاقا جديدة ، والتزامات روحية متجددة بقضية السلم والأمن الدوليين .

إن آراءنا بشأن المقترحات التي قدمها الامين العام ستصبح واضحة عندما تقوم المجموعة الافريقية ، بالاشتراك مع مجموعة الـ ٧٧ ، بالاعراب عن موقفها . وسوف يأخذ رئيس المجموعة الافريقية الكلمة عصر اليوم ، وما سيقوله يحظى بكامل تأييدنا . بيد أننا نود أن نؤكد على انه ليس بوسعنا أن نؤيد أية تدابير تهدد البرامج والانشطة الهامة التي أقرتها الجمعية العامة في دورات ماضية . وأود أن أشير الى بضعة منها .

في المفاوضات المقبلة ، سنوضح السبب الذى منعنا ، على سبيل المثال ، من تأييد مقترحات من شأنها أن تكبح الانشطة المتصلة بالجهود التاريخية في الجنوب الافريقي ، عموما ، وفي مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، خصوصا .

لقد نهضت الامم المتحدة بوضع أول معاهدة في التاريخ جرى التفاوض بشأنها عالميا وحظيت بتأييد عالمي تتصل بالمحيطات . ان اللجنة التحضيرية التي انشئت بموجب اتفاقية مونتيغو باى منهمكة في عمليات دقيقة لتأسيس سلطة قاعة البحار والشروع في عملية استغلال المنطقة وموارد قاع البحار العميقة . ونحن لن نؤيد أى اقتراح يؤدى الى عرقلة نجاح أعمال تلك اللجنة .

Digitized by UNOG Library

أن حكومة بلادى ، في معرض الاستجابة للنداءات التي أُطلقت ، اتخذت الخطوات الواجبة للوفاء بكامل نطاق التزاماتنا وتعهداتنا . وباسم حكومة الكاميرون دفعت اليوم الى الامين العام كامل أنصبتنا المقررة ، بما في ذلك المتأخرات المستحقة علينا للسنة الحالية . واجمالي المبلغ يناهز ٨٦ مليون فرنك فرنسي قديم ، أى مبلغ ٦٨٢ ٢٢٣ دولارا امريكيا .

إن تأخر بعض بلداننا في الدفع تفرضه ظروف غير مؤاتية . ومن المهم أن نلاحظ ، لدى التحدث عن "التضحيات" ، أن الأمم الفقيرة تبدى التزاما أكبر من الأمم الغنية التي تعدّ ميزانية الأمم المتحدة بكاملها في واقع الحال مبلغا ضئيلا نسبيا بالنسبة لها ، وبعض تلك الأمم تستفيد ماليا من وجود المقر ومختلف الوكالات في أراضيها الوطنية .

إن الكاميرون تجدد التزامها بالأمم المتحدة وباقرار السلم والأمن الدوليين عن طريق الاحترام الكامل والخالص لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومقاصده .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أتطرق للبند قيد البحث ، أود أن أنضم الى زملائي الذين سبقوني في الاعراب عن إحساسنا بالصدمة والأسى إزاء الحادث الذى وقع في المفاعل النووى في شيرنوبيل بالاتحاد السوفياتي ، وأن أعرب عن تعازينا لسعادة السفير دوبينين ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومن خلاله لحكومة بلاده ولأسر الضحايا .

يشعر وفد بلادى بالامتنان لاتاحة هذه الفرصة أمامه للاشتراك في دورة الجمعية العامة المستأنفة التي دعا الى عقدها الامين العام بموجب المادة التاسعة والتسعين من ميثاق الأمم المتحدة ، للنظر في مسألة الأزمة المالية الراهنة التي تواجهها الأمم المتحدة . كما أننا نود أن نعرب عن تقديرنا للامين العام على التقرير الذى قدمه والذى يرد في الوثيقة A/40/1102 .

Digitized by UNOG Library

إن تقرير الامين العام يقدم لنا نظرة واضحة الى حد ما عن طبيعة وأبعاد الازمة المالية الراهنة التي تواجه الامم المتحدة . ويتضمن التقرير مقترحات وأفكارا هامة ، في شكل مجموعة اجمالية علاجية لتحسين أوجه النقص الخطيرة على المدى القصير . ولنا الآن ان نكفل الاستخدام الاقصى لهذه المقترحات ، وكذلك للامكانية المتاحة لمؤسسات وآلية الامم المتحدة من أجل مساعدة الامين العام في التغلب على الازمة المالية التي وصفها بأنها أخطر أزمة في تاريخ الامم المتحدة .

وفي هذه المرحلة من المناقشة بشأن الازمة المالية التي تواجه الامم المتحدة ، أود أن أتجنب قدر الامكان أن أعرض بكلمات مختلفة الافكار والمقترحات الواردة في تقرير الامين العام أو تلك التي عرضها باقتدار عدد كبير من زملائي الذين سبقوني في التكلم أمام الجمعية العامة .

ففي الجزء الخامس من التقرير يبلغنا الامين العام بما يلي :

"... تنشأ الازمة الحالية من نقص في الاموال بحجم لا يمكن استيعابه دون المساس على نحو بالغ بالفعالية الوظيفية للمنظمة . بيد أن للازمة جذورها المتأصلة على شكل خلافات ذات أبعاد سياسية حساسة بشأن البرامج ، واستخدام الموارد ، وعملية اعداد الميزنة وتوزيع تكاليف المنظمة" .

(A/40/1102 ، ص ١٤)

ويمضي الامين العام بالتوصية بأن يكون العجز الحالي في الاموال محور اهتمام الدورة الاربعين المستأنفة ، في حين أن البعد الطويل الاجل للمشكلة ينبغي النظر فيه في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

إننا نتفق بوجه عام مع تحليل الامين العام وتوصياته .

ونشعر بالتشجيع إزاء استجابة الدول الاعضاء لنداء الامين العام بتقديم المساعدة لحل مشكلة التدفق النقدى الحالية . وفي الفترة بين ٢ نيسان/ابريل ، عندما صدر تقرير الامين العام ، و ٢٥ نيسان/ابريل ، دفع مبلغ يزيد عن ١٧٤ مليون دولار امريكي ، وبهذا جرى قطع شوط طويل في تخفيف حدة الطبيعة الملحة لمشكلة التدفق النقدى .

Digitized by UNOG Library

بيد انه يتعين علينا أن نحيط علما ببيان الامين العام الذى أدلى به هذا الصباح والذى ذكرنا فيه بأن هذا التدفق النقدى قد لا يكاد يكفي لتجنب الافلاس وأن هذا سيحدث لو تمت الموافقة على تدابير التوفير في هذه الدورة مما يؤدي الى تامين مبلغ ٣٠ مليون دولار امريكي من الوفورات الاضافية ، ولو تمت الاستجابة لندائه بتوفير أموال إضافية عن طريق دفع المتأخرات والاسهامات الطوعية أو سداد الدول الاعضاء لجزء من أنصبتها المقررة لعام ١٩٨٧ .

إننا نشيد بتدابير التوفير التي اقترحها الامين العام والتي تؤدى الى توفير حوالي ٣٠ مليون دولار امريكي ، مضافا اليها ٣٠ مليون دولار امريكي اخرى اذا وافقت الدول الاعضاء على مقترحاته باجراء تعديلات في جدول الاجتماعات وارجاء بعض الانشطة البرنامجية . وعلى حين أن تدابير التوفير هذه قد تحل مشكلتنا الحالية . فمن الخطأ التوقع أن تكون الحل الدائم للداء المالي الاساسي الذى تقع المسؤولية الرئيسية عنه على عاتق الذين لم يسددوا لسبب أو آخر أنصبتهم المقررة أو الذين قاموا بتأجيلها دون عقاب .

وكما أوضح الامين العام في تقريره ، فان الازمة المالية قد نشأت على مر السنين في المقام الاول نتيجة لامتناع ١٨ دولة عضوا عن سداد أنصبتها المقررة للميزانية العادية ، وترجع الى حد أقل للتأخر في دفع هذه الانصبة المقررة . إن الطريقة التي تمت بها معالجة عدم السداد أو التأخر في الدفع على مر السنين يبدو أنها عامل رئيسي في بروز أوجه عجز أخرى تصل حتى الى حد تجاهل الالتزامات المضطلع بها بموجب الميثاق . إلا أن الازمة المالية أزمة ذات بعد سياسي ، كما أوضح الامين العام ، يتمثل في عدم وجود اتفاق فيما بين الدول الاعضاء على كيفية تمويل المنظمة وتشغيلها والاغراض التي تحقق بها .

Digitized by UNOG Library

إن الأزمة المالية التي تواجهها الامم المتحدة الان لها بعدان فوريان وطويلا الأجل . والمشاكل الواسعة النطاق التي تنطوى عليها الأزمة المالية تقتضي اجراء دراسة دقيقة لكل الخيارات والبدائل لتحسين فاعلية التكاليف وتحقيق الفعالية الادارية والوضوح في الميزانية من ناحية ، واتخاذ تدابير وحوافز وجزاءات لكفالة وفاء الدول الاعضاء بالتزاماتها بمقتضى الميثاق من الناحية الاخرى .

ووفد بلادى على استعداد للبدء في مناقشات فورية بشأن كل جوانب الأزمة المالية الحالية في المحفل المختص . لقد قدمت الدورة المستأنفة خدمة كبيرة بإرهاف وعي المجتمع الدولي بالحالة المالية الحرجة التي تواجهها المنظمة . كما أنها قدمت للدول الاعضاء فرصة لتبدى على نحو عملي التزامها بتعهداتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

إن الجوانب الطويلة الأجل للأزمة المالية التي نواجهها حاليا لا تسمح بتوفير حلول سهلة . فهذه الجوانب يتعين حسمها عن طريق الجهود الجماعية المتأنية والمتسمة بالمسؤولية في المستقبل . ونضع ثقة كبيرة في فريق الـ ١٨ الذى تم تشكيله ، بفضل جهود السفير ميزوكورودا ممثل اليابان ، استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٠/٢٣٧ ، المعنون "استعراض كفاءة التشغيل الادارى والمالي للامم المتحدة" ، ونحن على ثقة من أن هذا الفريق من الخبراء البارزين المؤهلين سيتمكن من أن يدرس كل الجوانب الادارية والمالية لسير عمل الامم المتحدة وأن يقدم أفكارا وحلولا لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين .

ونرى أن التوصيات التي سيعدها فريق الـ ١٨ ، بالاضافة الى كل الوصفات الطويلة الأجل لتحقيق الاستقرار المالي في الامم المتحدة يمكن النظر فيها على خير وجه في اللجنة الجامعة التي يمكنها أن تعد مقترحات لعرضها على الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين حيث يجب التوصل الى حلول دائمة لمشاكلنا المالية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمو شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل أوغندا الذى يتكلم باسم مجموعة الدول الافريقية .

السيد اورمبا (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في بيان أمس ، أكد ممثل يوغوسلافيا ، الذى تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ ، توافق فكر المجموعة بشأن البند الحالي من جدول الاعمال حول الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة . أما بياني هذا الذى أدلي به بصفتي رئيسا للمجموعة الافريقية لشهر نيسان/ابريل يستهدف تعزيز موقف مجموعة الـ ٧٧ وابراز قضايا معينة ذات أهمية محددة للدول الافريقية .

وأرجو منذ البداية أن أشيد بالامين العام للمبادرات الشجاعة التي اتخذها لمعالجة الازمة المالية الطاحنة التي تواجه منظمتنا ، فقد بذل الامين العام في تقريره محاولة جسورة لتحليل العوامل الحقيقية التي تسببت في الازمة الراهنة ، وأحاطنا علما بالتدابير المؤقتة التي اتخذها في نطاق سلطاته التنفيذية واقترح مجموعة واسعة من التدابير قصيرة الاجل التي يمكن أن تساعد في تخفيف حدة هذه الازمة . ونأمل في أن تهيئ هذه الدورة المستأنفة فرصة لتقييم دقيق لجميع جوانب الازمة وللتوصيات الواردة في تقرير الامين العام .

والرأى الذى تتبناه المجموعة الافريقية هو أن الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة ليست ببساطة نتيجة حالة التدفق النقدى المتفاقمة ولكنها تمثل أحد المظاهر العديدة للادواء السياسية المتأصلة التي لاتزال تصيب المبادئ والقوانين المعاصرة التي تحكم العلاقات الدولية

وطالما أدركنا في السنوات الاخيرة محاولات متعمدة من جانب دول أو مجموعات معينة من الدول وطالما حذرنا في السنوات الاخيرة من هذه المحاولات التي ترمي الى اضعاف الامم المتحدة وتدمير القاعدة الاساسية للتفاعل المتعدد الاطراف . وطالما لفتنا الانتباه باستمرار الى أن الذين انغمسوا في هذه العملية قد اختاروا النيل من الطابع الديمقراطي ومن المهام التي تقوم بها هيئات الامم المتحدة ، بما في ذلك الجمعية العامة ، بغية اعادة اقامة نظام عالمي يقوم على حتمية القوة . هذا الاتجاه

Digitized by UNOG Library

تترتب عليه أوخم العواقب بالنسبة لمبدأ مساواة الدول في السيادة الذى يقوم على أساسه ميثاق الامم المتحدة .

ان الدول الافريقية ، ربما أكثر من غيرها يحدوها اهتمام أساسي ببقاء الامم المتحدة وتعزيزها وبالقواعد التي تقوم عليها . والبلدان الافريقية ظلت تجد حليفها القوى في الامم المتحدة وفي مؤسساتها أثناء نضال البلدان الافريقية الطويل ضد قوى الاستعمار ، والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصرى ومختلف اشكال السيطرة الاجنبية كما أن الدول الافريقية قد تطلعت ولاتزال تتطلع الى الامم المتحدة طلبا لتأييدها في جهودها للتغلب على المشاكل العميقة المتمثلة في التخلف الاجتماعي الاقتصادى .

ولاشك في أن أية منافع تعود على البلدان الافريقية ، منفردة ومجتمعة ، من خلال ارتباطها بالامم المتحدة قد جاءت من ممارسة حقوقها الديمقراطية بموجب ميثاق هذه المنظمة . ونحن مصممون على الاستمرار في الدفاع عن حقوقنا . كما أننا على اقتناع بأن هذه المنظمة ، التي عانت عبر السنوات الاربعين من وجودها من نكسات معينة ، ستبقى بمثابة أفضل الآمال للبشرية ولاسيما الدول الضعيفة وغير المنيعة . وأية جهود لمعالجة أوجه القصور في منظومة الامم المتحدة لا ينبغي أن تركز على تدمير شخصيتها الوظيفية الاساسية ، بل تركز على ارادة الدول التي تشكلها لكي تحترم مبادئ الميثاق ولكي تمد مؤسساتها بالتوجيهات والمؤازرة الفعالة . وفي هذا الصدد تتعهد الدول الافريقية بتقديم أقصى قدر من التعاون .

ونحن على ادراك كامل أن من الاسباب الآنية للازمة المالية للامم المتحدة عدم سداد الانصبة المقررة أو حجزها . وهناك عدد من البلدان الافريقية متأخرة حاليا عن سداد أنصبتها المقررة . وقد نظرت الدول الافريقية في هذه المسألة على أعلى المستويات ، وقد أصدر الرئيس الحالي تحذيرا موجها الى جميع رؤساء الدول أو الحكومات يطلب منهم إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المسألة . وفيما نسلم بأن الحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجه أفريقيا كانت مسؤولة الى حد كبير عن العجز عن الوفاء

Digitized by UNOG Library

بالالتزامات المالية اتجاه الامم المتحدة ، فان البلدان الافريقية تتعهد باتخاذ خطوات عاجلة للوفاء بهذه الالتزامات . وينبغي التأكيد على أن العجز عن السداد الذى أشرت اليه لم يكن مقصودا .

وفيما يتعلق بعدم سداد الانصبة المقررة فنحن نشعر بقلق عميق من جراء تعمد احتجاز المدفوعات من جانب بعض المساهمين الرئيسيين . ونشارك الرأى بأن هذا الحجب من جانب واحد للانصبة المقررة أمر لا مبرر له ويشكل انتهاكا متعمدا للميثاق . ومن الواضح أن هذه الممارسة ترمي لتحقيق غايات محددة بذاتها من بينها الغاء المبادئ الاساسية والاجراءات الديمقراطية للامم المتحدة ، كما أنها تتفق مع الخطط السياسية الرامية الى تدمير القواعد الاساسية لتعددية الاطراف والمساواة في السيادة وهي المساواة التي أشرنا اليها آنفا . وعلى هذا الاساس تؤيد المجموعة الافريقية المقرر الذى يقضي بمعالجة الآثار السياسية الناجمة عن الازمة المالية الراهنة في الجلسة العامة للجمعية العامة .

دعوني الآن أتناول بايجاز المقترحات التي طرحها الامين العام في تقريره عن البند الحالي . ان المجموعة الافريقية درست المقترحات دراسة متمعنة وقررت المشاركة الكاملة في نظرها وفي أى مشاورات قد تقضي الى اتخاذ مقررات في هذه الدورة المستأنفة . وقد جرى طرح المقترحات بوصفها مجموعة متكاملة . ونحن على استعداد لان نناقش طبيعة هذه المجموعة ولان نضمن أن البلدان المتأثرة أكثر من غيرها بالازمة الاقتصادية لن تكون أشد البلدان تضررا عندما يصار في النهاية الى الاخذ بهذه المجموعة من المقترحات . وبسبب الجوانب التقنية المعقدة للمقترحات فقد أعربت المجموعة الافريقية عن رغبتها في طرح هذه المقترحات للمناقشة المستفيضة ضمن اطار اللجنة الخامسة ، وتطلب المجموعة الافريقية رسميا الآن القيام بذلك .

إلا أن هناك قلة من المقترحات المحددة التي نود أن نسجل عليها ملاحظاتنا الاولية .

فمن التدابير المقترحة الرامية الى تحقيق وفورات تخفيض برامج وأنشطة جارية متنوعة . وفي ضوء حدة الازمة المالية فان المجموعة الافريقية تقدر تماما ما يصادفه

Digitized by UNOG Library

الامين العام من صعوبة في محاولة غض النظر عن بعض البرامج والانشطة التي صادقت عليها فعلا الجمعية العامة وأجهزة أخرى من أجهزة الامم المتحدة . إلا أننا نشعر بالقلق من أن التقليص المقترح سيؤثر على مجالات باتت الدول الافريقية تعتبرها باستمرار ذات أولوية عليا ونلاحظ بصفة خاصة انه برغم ما تعرضت له أنشطة مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالفعل من الخفض الكبير نتيجة لتدابير الامين العام الادارية ، فثمة توصية باجراء تخفيضات خطيرة أخرى . ولست بحاجة الى التأكيد على أن ناميبيا كانت وستظل مسؤولية فريدة تضطلع بها الامم المتحدة . وهذا ما ظل موضع تسليم المجتمع الدولي فترة طويلة . ومن ثم فنحن نشعر بالقلق من أن التدابير الموصى بها تجنح الى التقليل من أهمية مسألة ناميبيا في جدول الاعمال الدولي . وترى المجموعة الافريقية انه ينبغي مقاومة أى جهد يؤدى الى ذلك أو ينال من أهمية هذه المسألة .

Digitized by UNOG Library

علاوة على ذلك لا تؤيد المجموعة الافريقية الاقتراح الخاص بتأجيل انشاء مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا في اديس ابابا لأجل غير مسمى .

بعض المقترحات المتعلقة بجدول الاجتماعات وتوفير محاضر موجزة لها أيضا آثار خطيرة بالنسبة لمجالات ذات أهمية حيوية للمجموعة الافريقية . ونحن نشعر بالقلق بشكل خاص لأن عدم توفير محاضر موجزة وخفض فترات الاجتماعات سوف يؤثران تأثيرا سلبيا على نظام العمل ونظام حفظ المحاضر المتعلقين بالهيئات الهامة المعنية بمراقبة تنفيذ برامج مكافحة الفصل العنصرى .

نحن ندلي بهذه الملاحظات الاولية بغية تأكيد شواغل المجموعة الافريقية فيما يتعلق بالحاجة الى ايجاد أكثر الوسائل سرعة وأقلها اضرارا لحل الأزمة الراهنة . ومن الواضح انه ينبغي للمداولات التالية أن تراعي جميع الحساسيات ، وأن ترمي الى التوصل الى حل قانوني منصف . ونحن لا نعتقد أن مشاعر القوى وحده هي التي ينبغي أن تكون محل اهتمام .

ختاما ، أود أن اؤكد مجددا التزام الدول الافريقية بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وصون طابعها الرئيسي . والمجموعة الافريقية مقتنعة بانه اذا ما توفرت النية الحسنة لدى الجميع ، يمكن التغلب على الأزمة المالية الراهنة ، ويمكن تحويلها الى حدث عارض يعزز قوة الامم المتحدة ، بدلا من أن يزيد من عجز اعضائها عن التجمع من أجل قضية مشتركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٣٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نود أن نعرب عن مواساتنا لشعب وحكومة جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . أن الحوادث تقع . وهذا الحادث ليس الاول من نوعه في هذا المجال ، ولكن فلنأمل أن يكون هذا هو الحادث الاخير . لقد أخبرنا ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية توا انه لا داعي للانزعاج الشامل . ونحن واثقون من أن السلطات

Digitized by UNOG Library

في كييف ستتمكن من السيطرة على الحالة الناجمة ، كما أننا واثقون من انها سوف تفعل هذا .

أود أن أشكر الأمين العام لطلبه استئناف دورة الجمعية العامة على وجه السرعة لتناول الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة ، ولكن اسمحوا لي أولا أن أذكر بعض ما ورد في بيانه :

"ينبغي تحقيق التوافق بين المواقف السياسية بشكل كاف بغية اتاحة التعاون البناء عند جدولة البرامج ...

"وماهو أكثر أهمية ، إن على الدول الاعضاء - كبيرها ومتوسطها وصغيرها - أن تسلم بمصلحتها المشتركة في وجود منظمة عالمية سليمة قادرة على تعزيز آفاق السلم والأمن العالمي"(A/40/124 ، ص-١٢) .

بوصفي ممثلا لشعب ضحية ، أقول اننا متحمسون للإبقاء على وجود منظمة عالمية قوية قادرة على تعزيز آفاق السلم والأمن العالمي . ومتحمسون أيضا للاستماع الى دواعي الحاجة الى منظمة تكون وسيلة لحل النزاعات بالطرق السلمية . كما اننا نؤمن بهذه المنظمة .

اذا ما دفعت الامم المتحدة الى افشال جهودنا الرامية الى تحقيق شامل وحل عادل لقضية فلسطين - وهذه مسؤولية الامم المتحدة - وايجاد حل لمصير الشعب الفلسطيني ، حل عادل ، فانني أتساءل أى بديل يكون أمامنا بعد ذلك ؟ استمعنا باهتمام وانتباه بالغين الى وجهات نظر أدلى بها الممثلون . ونحن نقدر السبب في جزع الأمين العام ، وأجرؤ على القول بأننا جميعا قلقون بشأن مصير المنظمة . ان الانصبة المتأخرة سدادها وصلت الى أكثر من اجمالي الاشتراكات المستحقة عن عام واحد بقليل . الا أن الأمين العام قدم في تقريره الثاني المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل صورة عن الشؤون المالية أقل إثارة للجزع . وفي هذا السياق ، نعتقد اننا يجب أن نركز انتباهنا بدرجة أكبر على الانصبة غير المسددة من "سنوات سابقة" . يمكن للمرء أن يجد السبب في عدم حسم الانصبة غير المسددة عن العام الحالي حتى الآن ،ولكننا واثقون من أنه بحلول شهر ايلول/سبتمبر سيتمكن الأمين العام من تهدئة مخاوفنا

Digitized by UNOG Library

واعلامنا بأن المتأخرات قد سددت بالفعل . إلا أن ما يجدر ان نلاحظه هنا هو المركز المالي للانصبة غير المسددة ، وهي الانصبة المحتجزة عمدا من جانب حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

وفقا لجدول الانصبة ، تساهم الولايات المتحدة بنسبة ٢٥ في المائة من الميزانية . واعتقد أن الولايات المتحدة قد اختارت ذلك . ومع هذا نلاحظ انه في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، كانت الانصبة المستحقة على الولايات المتحدة تمثل ٢٥ في المائة من اجمالي الانصبة غير المسددة المستحقة عن "سنوات سابقة" . هذا في حد ذاته دلالة على النية السياسية ، أو سوء النية السياسية ، لدى حكومة الولايات المتحدة وعلى دورها والتزاماتها في هذه المنظمة . ان حبس الانصبة بهذه الطريقة التعسفية يشكل ، في حد ذاته ، انتهاكا لمبادئ الميثاق . وبطبيعة الحال ، اذا كانت حكومة الولايات المتحدة ترغب في تخفيض أنصبتها ، فهناك طريقة قانونية لتحقيق ذلك . لقد كان بوسعها ان تأتي الى الجمعية العامة وتناشد الاعضاء أن ينظروا في القيام باستعراض يؤدى الى تخفيض النسبة المئوية لمساهماتها ، لانه لا غضاضة في أن يقولوا ان الولايات المتحدة تجتاز وقتا عصيبا من الناحية المالية ، سواء كان ذلك كسادا أو كبتا كان بوسعهم أن يقولوا لنا انهم بحاجة الى المال لافتتاح مزيد من المدارس أو الملاجئ للمشردين ، أو من ناحية أخرى ، يمكنهم أن يقولوا انهم يحتاجون الى المال لدعم "كونترا" وامداد المتمردين المزعومين بقذائف "استنغر" في محاولاتهم لزعزعة استقرار "حكومات غير صديقة" ، أو لتوطيد تحالفهم الاستراتيجي العسكرى العدواني مع الطغمة الحاكمة في تل أبيب . ولكن فلنتناول جوهر الموضوع . يمكن للولايات المتحدة أن تقول لنا انه لما كانت واشنطن لم تعد قادرة على ممارسة السيطرة على هذه الجمعية العامة ، فانها قررت أن تقوض فعالية وكفاية الامم المتحدة وأن تنكر الحاجة اليها . لقد قال ممثل الولايات المتحدة -في حقيقة الامر- في بيانه صباح اليوم انهم يشعرون بالاحباط . وأخشى أن ذلك الشعور بالاحباط قد يؤدى الى شئ أكثر عداء من مجرد احتجاز أنصبتهم .

Digitized by UNOG Library

يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تراجع جدول الانصبة والنسبة المئوية المحددة للاشتراكات ولكن يجب ألا يتم ذلك بصورة انفرادية . ولا أرى أي سبب يدفع حكومة الولايات المتحدة الى ممارسة الابتزاز والضغط الماليين لتحقيق أهدافيها . إن الأزمة في رأينا ليست أزمة مالية محضا ؛ هي أزمة مالية بقدر ما تجسد قرارا سياسيا اتخذته حكومة الولايات المتحدة ، وهي دولة عضو دائم في مجلس الأمن ، والبلد المضيف لتقويض سير عمل هذه المنظمة .

ولكن دعونا نتناول تقرير الأمين العام . إن الاقتراح بتقليص مدة دورة الجمعية العامة بواقع ثلاثة أسابيع قد يبدو مناسبا اذا قدمت اقتراحات بناءة تحدد البنود التي ينبغي حذفها من جدول الأعمال المؤقت . وبالنسبة لشخص ما ، من خارج المنظمة ، لم يشترك في عناء المناقشات الطويلة وتحديد المشتركين اللازمين للتوصل الى حد أدنى من التفهم بالنسبة لبعض المسائل ، قد يبدو الاقتراح بتقليص مدة الدورة بواقع ثلاثة أسابيع من جملة ١٤ أسبوعا في المتوسط تعبيرا عن رأي مفاده أن الجمعية العامة كانت تقوم بلغو لا ضرورة له . ونحن نرى أن الأحكام الواردة في الفصل الرابع من الميثاق وبصفة خاصة المواد من ١٠ الى ١٧ لا تزال تنطبق اليوم كعهدها عندما صاغ الآباء المؤسسون الميثاق ، ونحن نفهم أن الولايات المتحدة لعبت دورا بالغ الأهمية في صياغة الميثاق . ونعتقد أن مقاصد الميثاق ومقاصد الأمم المتحدة أكثر ضرورة اليوم مما كانت عليه في الماضي .

لقد قدم اقتراح نرى أنه يتعارض مع أحكام المادتين ٢ و ١٨ من الميثاق اللتين تقضيان بالمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء وبأن يكون لكل عضو صوت واحد ، وهما أمران لا غنى عنهما في العمل الديمقراطي للأمم المتحدة . إن الاقتراح باللجوء الى "توافق الآراء" يستدعي اعادة النظر الحذرة . أولا ، لا بد من وضع تعريف واضح قاطع لتوافق الآراء . ولا ينبغي أن يفسر توافق الآراء . ولا ينبغي أن يفسر توافق الآراء بأنه ضرورة الاجماع أو منح سلطة حق النقض للبعض . إننا نذكر بأسف عدم امكانية التوصل الى اتفاق بشأن اصدار اعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وما كان ينبغي السماح بالوصول الى هذه النتيجة المحزنة ولا ينبغي السماح بتكرارها .

Digitized by UNOG Library

اننا نعتقد أن الاقتراحات الواردة في المرفق الرابع للوثيقة A/40/1102 قدمها صحرة في الشؤون المالية يحاولون من حيث الظاهر تخفيض النفقات دون أي اعتبار لمقاصد الميثاق . إن اجراء دراسة أكثر عمقا لهذه المقترحات وتحليلها بدقة يجعلنا في منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل شعبا يعيش معظمه - أو بالاحرى يوجد - تحت الاحتلال الاسرائيلي أكثر اقتناعا بأن الانتقائية كانت لها دوافع سياسية ولم يكن لها قط طابع مالي صرف . والا كيف يمكن أن يقترح ارجاء اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة الى عام ١٩٨٧ ؟ هل يراد منا أن نعتقد أن اسرائيل ، الدولة المحتلة ، قد وعدت بأن تتصرف بطريقة متمدنة وبأنها ستتقيد بالاتفاقيات وبأحكام القانون الدولي ؟ هل وعدت اسرائيل أو أعلنت عن نيتها بالانسحاب الكامل غير المشروط من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها بما في ذلك القدس وفقا لقرارات مجلس الامن ؟ أم هل يرى الذين قدموا هذا الاقتراح أن تدابير القمع الاسرائيلية وسياسة القبضة الحديدة والانتهاكات الاخرى لم تكن سببا وجيها بما فيه الكفاية يبرر التحقيق والابلاغ وأن اسرائيل يجب أن تكون بمنأى عن العقاب أو ربما ينبغي أن يقدم لها الشكر على وحشيتها وعلى ممارستها للارهاب الرسمي ؟

ثمة اقتراح آخر بتخفيض عدد الحلقات الدراسية والندوات الاقليمية الخاصة بقضية فلسطين من ٦ الى ٤ . ومن الواضح أن الذين قدموا هذا الاقتراح لا يسدون مشورة سليمة الى الامين العام . إن الاهداف الاساسية لهذه الحلقات الدراسية ترمي الى النهوض بعملية السلام التي قررتها الجمعية العامة في القرار ٥٨/٣٨ جيم وما يترتب عليها من أثر ايجابي فيما يتعلق بالنفقات التي تتكبدها الامم المتحدة في أمور مثل ايفاد قوات الامم المتحدة لصيانة السلم ، وعقد عدد كبير من جلسات مجلس الامن للنظر فيما ينتج عن ذلك وأعني به أعمال وانتهاكات الدولة المحتلة ، اسرائيل ، ضد شعبنا .

ومن الواضح أن الذين قدموا هذا الاقتراح غابت عن أنظارهم مقاصد وأهداف الامم المتحدة . اذا ما نعمنا بالسلم ، واستمرت عملية السلام فلن تكون هناك حاجة الى هذه

Digitized by UNOG Library

الاجتماعات المستمرة والمتواصلة لمجلس الامن سواء كان ذلك بعد الساعة ١٨/٠٠ أو بعد الساعة ١٨/٣٠ . ونرى أن ما تسمى بالمجموعة الاجمالية لا تخدم قضية الامم المتحدة ولا تزيد المصداقية بين صفوف المؤمنين بالامم المتحدة ، ونحن أيضا من المؤمنين بهذه المنظمة.

قدم اقتراح آخر بادماج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا في الدورة العادية الحادية والاربعين . شكرا ، ولكن مسألة ناميبيا مدرجة بالفعل في جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين ، فليست هناك حاجة الى ذلك الاقتراح . فهو لا يعني إلاّ الغاء تلك الدورة الاستثنائية .

لقد اشتركنا اشتراكا نشطا في أعمال الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي التابع لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في وقت مبكر من هذا الشهر في نيودلهي وقد بحثت في هذا الاجتماع الازمات والعقبات التي تعترض فعالية وكفاءة الامم المتحدة . وقد سبق لرئيس حركة عدم الانحياز أن أعلم الجمعية العامة بالاعلان الذي اعتمد في ذلك الاجتماع . إننا نتفق تماما مع ممثل يوغوسلافيا الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ كما نتفق معه في تقدير الجهود التي بذلها الامين العام لصياغة مقترحات تتناول مجالات عديدة مختلفة لتحقيق وفورات . ومع ذلك فاننا لا نميل الى جميع هذه المقترحات "على قدم المساواة" .

أخيرا ، إننا نؤمن ايمانا صادقا بأنه ينبغي اجراء دراسة تحليلية بدرجة أكبر ، حتى نضمن أولا أن الدول الاعضاء لا تمتنع عن دفع أنصبتها المقررة ، وثانيا للنظر في الاولويات في ضوء الايرادات المقدرة . ونحن على ثقة أن الدورة المستأنفة قد حققت غرضا طيبا عن طريق تبادل الآراء ، ونحن متأكدون أنه نتيجة للمناقشة التي تدور الآن سيصبح الامين العام ، رئيس الجهاز الاداري في المنظمة . في وضع أفضل ، وسيحصل على معلومات ومشورة أفضل بشأن الاجراءات التي يجب اتخاذها ، آخذا بعين الاعتبار أهداف المنظمة ، وكذلك أولوياتها ومسؤولياتها .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠

Digitized by UNOG Library